Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized

75719 v1

ملخص التقرير

THE WORLD BANK

سلطنة عُمان
وزارة التربية والتعليم

التعليم في سلطنة عُمان

المُضي قُدماً في تحقيق الجودة

دراسة مشتركة بين وزارة التربية والتعليم والبنك الدولي

التعليم في سلطنة عُمان

المُضي قُدماً في تحقيق الجودة

ملخص التقرير

دراسة مشتركة بين
وزارة التربية والتعليم والبنك الدولي

حضرة صاحب الجلالة

السلطان قابوس بن سعيد

المعظم

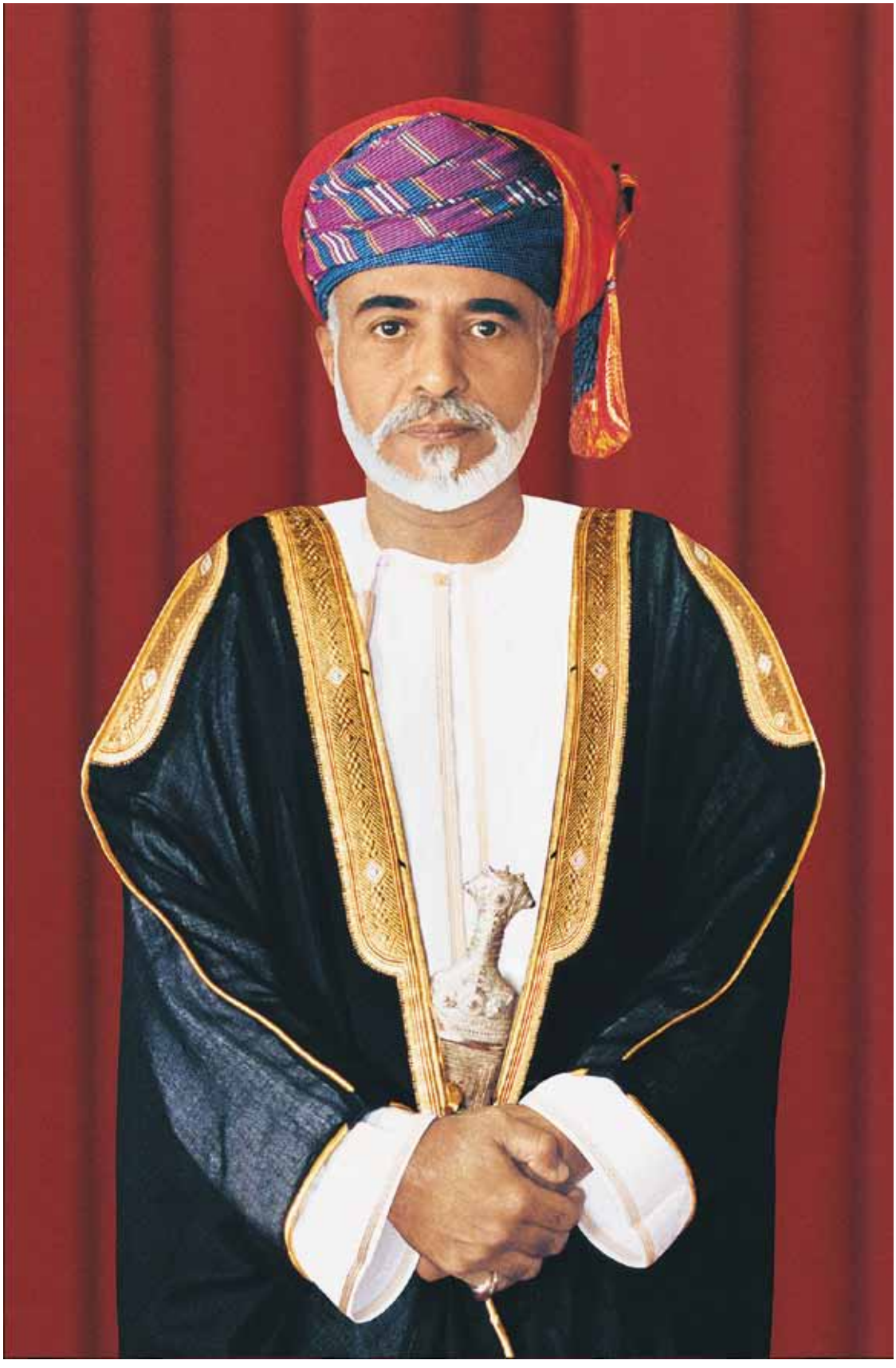

كلمة معالي
وزيرة التربية
والتعليم

عندما تولى حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم الحكم في البلاد عام ١٩٧٠م كانت أهم التزامات الحكومة في ذلك الوقت تطوير نظام التعليم الحكومي بحيث يصل لجميع أنحاء البلاد ويشمل جميع قطاعات المجتمع. حينها لم يكن في السلطنة سوى ثلاث مدارس تعليم ابتدائي للذكور فقط. وسعيا لتوسيع رقعة التعليم بدأت الدولة صفحة جديدة لتوفير تعليم شامل.

كان تركيز وزارة التربية والتعليم في البداية منصبا على نشر مظلة التعليم وذلك للنسب المنخفضة لالتحاق الطلاب بالمدارس. وكانت أولويات البلاد الواضحة تكمن في تأسيس البنية الأساسية المطلوبة للتعليم، وتنفيذ نظام لتوظيف معلمين أغلبهم من الوافدين، بالإضافة إلى وضع المناهج. حيث كان توفير نظام تعليم ابتدائي للجميع، والتوسع في توفير التعليم الابتدائي والثانوي، وتعزيز المساواة بين الجنسين في التعليم من أهم أهداف تلك المرحلة.

وخلال أربعين عاما تغير وضع التعليم كليا، ففي عام ٢٠١١م بلغ عدد المدارس ١٤٢٧ مدرسة توفر تعليما في الصفوف من الأول إلى الثاني عشر لما يقارب ٦٠٠٠٠٠ طالب بلغت نسبة الإناث منهم ٤٧,٣٪. كما بلغ عدد المعلمين أكثر من ٥٠٠٠٠ نسبة العمانيين منهم ٨٩٪. وأصبحت نسبة الملتحقين بالعملية التعليمية في السلطنة تتساوى أو تتفوق عنها في باقي دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

لقد شهدت الأربعون سنة الماضية طفرة غير مسبوقة في التطور التعليمي والاقتصادي والاجتماعي. وتسعى السلطنة إلى إيجاد خطة للتنمية ترتكز على التنويع في الاقتصاد بهدف التقليل من الاعتماد الرئيسي على قطاع النفط. بالإضافة إلى ذلك فقد جلبت عولمة الاقتصاد العالمي معها العديد من التحديات والصعوبات والفرص.

تلك التطورات مقرونة بسياسة الحكومة نحو التعمين، أدت إلى اختلاف حاجات البلاد من التعليم بشكل جذري. ومن أجل تحقيق الازدهار في السوق العالمية، فإن السلطنة بحاجة إلى نظام تعليمي تكون مخرجاته المستقبلية كوادر قادرة على التفكير التحليلي وحل المشاكل وتتصف بالإبداع والتكيف والمنافسة.

واستجابة لتلك المتطلبات، وبالنظر إلى أن نظام التعليم يغطي ٩٧٪ من الأطفال العمانيين ممن هم في سن الالتحاق بالمدرسة، فقد تحول اهتمام الوزارة في السنوات الأخيرة من مجرد السعي نحو زيادة معدلات التحاق الطلاب بالمدارس إلى السعي نحو تطوير جودة نظام التعليم وزيادة ملائمته لسوق العمل بغية إعداد الطلاب لمواجهة تحديات الاقتصاد القائم على المعرفة. وتبذل وزارة التربية والتعليم حالياً جهوداً على العديد من مبادرات التطوير الرئيسية في كامل النظام، إذ شهد العام ١٩٩٨م إدخال نظام التعليم الأساسي الذي يوفر منهجا موحدا للصفوف (١-١٠). كما تم في العام ٢٠٠٧م إدخال نظام جديد يستهدف الصفوف ما بعد التعليم الأساسي (١١-١٢) يقوم على نموذج «مواد أساسية + مواد اختيارية». إن هذه الخطوات التطويرية تركز على تغيير أساليب التعليم والتعلم والتقييم وتحديث المناهج وإضافة مصادر معرفة جديدة وتحسين الإمكانات المتاحة والتقليل من حجم الصفوف الدراسية ورفع مستوى مؤهلات ومهارات المعلمين.

ومع ذلك فهنالك العديد من القضايا المستمرة المتعلقة بجودة أداء الطلاب والتي تحتاج إلى الوقوف عليها عن كثب. ولهذا فقد وجهت حكومة السلطنة دعوتها للبنك الدولي للتعاون مع وزارة التربية والتعليم لإجراء دراسة عن قطاع التعليم المدرسي في السلطنة وذلك من اجل تحليل مواطن القوة والضعف في النظام الحالي وتقديم التوصيات بالتطوير في المستقبل. وبالنيابة عن وزارة التربية والتعليم فإنني أتوجه بالشكر للبنك الدولي لجهوده وخبراته الكبيرة والمقدمة من أجل الخروج بهذا التقرير الشامل والقيم. كما أود التعبير عن امتناني وتقديري لجميع العاملين في وزارة التربية والتعليم حيث ساعد تعاونهم المتفاني مع فريق البنك الدولي في تعزيز جودة التقرير ومدى صلته بالواقع وإنني على ثقة تامة بأن هذا التقرير يثبت أهميته في مساعدة السلطنة لتطوير النظام التعليمي من حيث الالتحاق والمساواة والجودة والكفاءة. ونحن ممتنون لهذا التعاون المثمر والمستمر والدعم الذي يقدمه البنك الدولي، ونقدر له بصدق دائما هذه المساهمة.

وفي ظل وجود إرادة سياسية قوية وإلتزام من حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس حفظه الله وحكومته الرشيدة التي تسعى لتطوير قطاع التعليم في السلطنة، فإننا نؤمن بأننا نستطيع إعداد مواطنين قادرين على مواجهة جميع التحديات الكبيرة التي تواجه مجتمعنا من خلال الرسالة التي نحملها وهي توفير تعليم ذي جودة وتميز. وفي ضوء ذلك فإن هذا التقرير سيكون بالتأكيد أداة فعالة لمساعدتنا مستقبلا في وضع سياسات واستراتيجيات تعليمية ناجحة.

د.مديحة بنت أحمد الشيبانية

وزيرة التربية والتعليم
سلطنة عُمان

قائمة المحتويات

شكر وتقدير ١١

نظرة عامة ١٣

النتائج الرئيسية ١٣

التعليم في سلطنة عُمان: المضي قدما نحو الجودة

ملخص ١٩

أهداف ونطاق التقرير ٢١

خلفية ٢١

التقدم والإنجازات التي تحققت في حقل التعليم ٢٣

التحديات الرئيسية التي تواجه التعليم ٢٧

الطريق إلى الأمام ٣٧

خاتمة ٤٣

الملحق (١)

مصفوفة التوصيات الخاصة بالسياسات التربوية لوزارة التربية والتعليم ٤٧

المراجع ٥٥

شكر وتقدير

يأتي هذا التقرير ليعكس نتائج جهود أشهر عديدة من التعاون بين وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان والبنك الدولي بمساعدة عدد من المعنيين. في البداية كانت على رأس فريق الدراسة العماني معالي الدكتورة مديحة الشيبانية، وزيرة التربية والتعليم إذ كانت حينها الأمينة العامة للجنة الوطنية العمانية للتربية والثقافة والعلوم، ثم الدكتور أحمد بن محمد الهنائي مستشار الوزيرة، كما قدم كل من معالي يحيى بن سعود بن منصور السليمي وزير التربية والتعليم السابق، والدكتورة منى بنت سالم الجردانية الوكيلة السابقة لوزارة التربية والتعليم للتعليم والمناهج خبراتهم ومساهماتهم القيمة في هذه الدراسة. وقد اشتملت قائمة فريق الدراسة العماني الدكتورة مريم النبهانية نائبة مدير المكتبٍ الفني للدراسات والتطوير، رئيسة الفريق الفني للدراسة، والدكتورة أمل البوسعيدية المديرة العامة لتطوير المناهج سابقاً، والدكتورة زوينة المسكرية المديرة العامة للتقويم التربوي، والدكتورة سناء البلوشية المديرة العامة لمركز التوجيه المهني، ويحيى الحارثي مدير عام تنمية الموارد البشرية، والدكتورة معصومة العجمية الخبيرة بمكتب الوزيرة، وعقيل اللواتي من وزارة الاقتصاد الوطني سابقا، وفاطمة نوراني المديرة العامة للمدارس الخاصة، ووليد الهاشمي مدير دائرة ضبط الجودة، والدكتور راشد الحجري وديفيد جرفث David Griffiths الخبيران بالمكتب الفني للدراسات والتطوير، وطاهرة اللواتية نائبة مدير دائرة الإحصاء، ومريم الريامية مديرة دائرة التخطيط، وانتصار أمبوسعيدية مديرة دائرة الإشراف التربوي، وعبد الجليل المنذري مدير الموازنة، وماجد العبري نائب مدير الموازنة المتكررة، وأسماء البلوشية عضوة مناهج تعليمية – أحياء بالمديرية العامة لتطوير المناهج، وأحمد الهنائي نائب مدير دائرة التنمية المعرفية بالمديرية العامة للتقويم التربوي، وسالم الحارثي عضو فني إمتحانات بالمديرية العامة للتقويم التربوي، وسلطان الوضاحي نائب مدير إدارة الوثائق والخدمات الرقمية، ورباب اللواتية مديرة دائرة البرامج التعليمية بالمديرية العامة للمدارس الخاصة، وعبدالله الرحيلي من اللجنة الوطنية العمانية للتربية والثقافة والعلوم.

وقاد فريق البنك الدولي لايانكين وانغ Lianqin Wang رئيس فريق العمل وأخصائي أول في التربية والتعليم، وشملت فنسنت جريني Vincent Greaney أخصائي التقويم التربوي، ولورا جريجوري Laura Gregory أخصائية تربوية، وهيروميتشي كاتاياما Hiromichi Katayama أخصائي تربوي، وسام ميخائيل Sam Mikhail أخصائي تربوي، وبينوا ميلو Benoit Millot أخصائي في الاقتصاد التربوي، وايدين مولكين Aidan Mulkeen أخصائي تدريب المعلمين. وقدم الإرشاد إقبال فاروق المدير الإقليمي، ومراد الزين مدير قطاع التعليم، وماركوس غطاس مدير برنامج التعاون الفني. وقام كل من لاريسا ماركيز Larisa Marquez محللة العمليات، وهيدا حداد مساعدة تنفيذية أولى بتقديم دعم كبير في نطاق العمليات.

وضمت قائمة المراجعين النظراء لمسودة تقرير البنك الدولي هارشا أتوروبين Harsha Aturupane الأخصائي التربوي، وناتالي لاهير Nathalie Lahire أخصائية أولى اقتصاد تربوي، وجي بنغ تان Jee-Peng Tan الاستشاري التربوي. أما فريق المراجعين النظراء في مرحلة مذكرة التصور الإستراتيجية فقد ضم روبرت بروتي Robert Prouty رئيس مبادرة المسار السريع للتعليم، وهارشا أتوروبين Harsha Aturupane، وخوان مانويل مورينو Juan Manuel Moreno أخصائي تربوي أول).

وقد شارك العديد من المسئولين والموظفين الفنيين من النظام التعليمي في سلطنة عمان في المناقشة الجماعية المكثفة والمسوحات ذات الصلة بهذه الدراسة.

كما تم تقديم الدعم من قبل المسؤولين والموظفين في وزارة التربية والتعليم، بما في ذلك سعادة سعود البلوشي وكيل الوزارة للتخطيط التربوي وتنمية الموارد البشرية، وهناء الغسانية من دائرة تطوير الأداء المدرسي، وسالم الحبسي من اللجنة الوطنية العمانية للتربية والثقافة والعلوم، ومحفوظة الوهيبية من دائرة الإحصاء، وعزة الحارثية من المديرية العامة للتقويم التربوي، وحنينة البروانية من المركز الوطني للتوجيه المهني. كما نتوجه بالشكر الخاص إلى فاطمة الهنائية خبيرة أولى علاقات دولية من اللجنة الوطنية العمانية للتربية والثقافة والعلوم لتنسيق أنشطة البعثة. قامت بتحرير هذا التقرير باربرا كاثروود Barbara Catherwood.

نظرة عامة

شهدت سلطنة عُمان منذ عقد سبعينيات القرن الماضي انتشاراً ملحوظًا للتعليم، حيث التحق – تقريبا – جميع الأطفال العُمانيين الذين هم في سن التعليم الأساسي بالمدارس، بالإضافة إلى نسبة عالية بلغت (٨٦٪) من الطلاب الذين هم في سن التعليم ما بعد الأساسي. لقد وجهت حكومة سلطنة عُمان اهتمامها إلى التأكيد ليس فقط للحفاظ على الإنجازات التي تحققت حتى الآن ولكن أيضًا لتعزيز تحقيقها نظاماً تعليميّاً عالي الجودة والكفاءة وموائماً لاحتياجات المجتمع العُماني. ويأتي إعداد هذا التقرير نتيجة لدراسة قام بها قطاع التعليم بالتعاون بين حكومة سلطنة عُمان والبنك الدولي لتحليل جوانب القوة ومواطن الضعف في النظام التعليمي، ولتقديم توصيات من أجل مواصلة تطوير مخرجات التعليم في سلطنة عُمان.

وبناءً على الأدلة والمعلومات التي تم الحصول عليها من مجموعة كبيرة من المصادر، فإنّ هذا التقرير يتناول مراحل التعليم المدرسي، ويبحث في الجوانب التالية: معدلات الالتحاق بالتعليم، وجودة التعلم والمعلمين، وطرائق التدريس، وموائمة نظام التعليم لاحتياجات سوق العمل، وتمويل وإدارة النظام التعليمي. ويقدم التقرير بعض التوصيات المتعلقة بالسياسات العامة بشأن كيفية المضي قدماً في العمل التربوي. وفيما يلي ملخص للنتائج الرئيسية للتقرير.

النتائج الرئيسية

إن النجاح الذي حققته سلطنة عُمان في السنوات الأخيرة في مجال توفير التعليم يُعتبر مثيراً للإعجاب، فقد ارتفعت أعداد الملتحقين بالمدارس من ٩٠٠ طالب في عام ١٩٧٠ إلى أكثر من ٦٠٠،٠٠٠ طالب في العام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وانخفضت معدلات الرسوب والانقطاع عن الدراسة إلى حد كبير. ونتج عن ذلك أن أصبحت معدلات الالتحاق بالتعليم في سلطنة عُمان تماثل تلك الخاصة ببلدان أخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) أو تفوقها. وبصفة خاصة فإنّ معدل الإناث اللاتي يكملن مرحلة التعليم العالي في سلطنة عُمان يُحقّق معدلات عالية تكاد تكون مساوية للمعدلات في الدول التي تتصف بمستويات أداء عالية في هذا المجال، مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية، في وقت توجه الحكومة تركيزها نحو جودة العملية التعلمية التعليمية ومواءمتها.

وتؤكد نتائج تحليل هذه الدراسة أن التحدي الرئيسي الذي يواجه قطاع التعليم في سلطنة عُمان يتمثل في تطوير جودة مخرجات تعلم الطلاب، وأن يكون السعي نحو تحسين الجودة هو الأولوية الرئيسية للحكومة في مجال التعليم. وتشمل المساعي المبذولة في مجال الجودة تطبيق التعليم الأساسي (الصفوف ١-١٠)، ومرحلة التعليم ما بعد الأساسي (الصفان ١١ و١٢). ولأن هذه المبادرات لا تزال جديدة ولن تكون نتائجها واضحة تمامًا لعدة سنوات، إلا أن مؤشرات عمليات التقويم التي تمت مؤخراً على المستوى الوطني والدولي للتحصيل الدراسي تُشير إلى الحاجة إلى بذل مزيد من الجهود لتحقيق جودة التعليم.

وتوجد عوامل عديدة تؤثر في جودة مخرجات التعليم، حيث تقوم وزارة التربية والتعليم، على وجه الخصوص، بدور محوري في النهوض بمستوى أداء النظام التعليمي. ويقترح هذا التقرير أولويتين واسعتي المجال هما: (١) بناء ثقافة المعايير العليا، و(٢) تطوير قدرات المعلمين في مهارات التدريس. وفيما يلي الخطوط العريضة لهاتين الأولويتين، وأيضًا التوصيات ذات الصلة بالسياسات العامة:

بناء ثقافة للمعايير العليا

الوضع الحالي:

ينبغي توقع أن يكون الأداء والتعلم بمستويات عالية بدءاً من أنشطة الأطفال الصغار في غرفهم الصفية، مرورًا بأداء المعلمين والإداريين، وانتهاءً بالبيئة المنزلية. ولوحظ أنّ هنالك تبايناً بين إدراك مفهوم تحقيق التعلم لدى الطلاب والمعلمين وأولياء الأمور من جهة ومعنى تحقيق التعلم الفعلي من جهة أخرى.

وتوضح عمليات تقويم تعلُّم الطلاب التي تتم على المستويين الوطني والدولي أن أداء الطلاب دون توقُّعات الحكومة، ودون المستويات التي يتم تحقيقها في دول عديدة في العالم. وفي هذا الصدد يُلاحظ أن الطلاب الذكور حققوا مستويات متدنية بصورة تسترعي الانتباه، إذ أن من بين جميع الدول الثماني والأربعين التي شاركت في الدراسة الدولية في الرياضيات والعلوم لعام ٢٠٠٧ (TIMSS)، سجلت سلطنة عُمان أكبر فرق في الأداء بين الجنسين، حيث حصل الطلاب الذكور على مستويات أداء أقل بكثير من الطالبات في كافة المجالات التي تُغطّيها الدراسة. إنّ الوقت الفعلي المخصص للتعلم في المدارس الحكومية في سلطنة عُمان يُعتبر أقل مما يتم تخصيصه للتعلُّم في العديد من البلدان الأخرى. ويفتقد خريجو المدارس بعض المهارات الأساسية، وبصفة خاصة في اللغة الإنجليزية، الأمر الذي يتطلب دراستهم سنة تمهيدية في مؤسسات التعليم العالي. بالإضافة إلى ذلك عبّرت الجهات المعنية بالتوظيف عن قلقها بشأن مدى جاهزية هؤلاء الخريجين لشغل الوظائف فيها. ومن أجل أن يستمر نظام التعليم في سلطنة عُمان في التطور ينبغي رفع مستوى المعايير، وتنفيذ الإجراءات اللازمة لضمان تحقيقها.

مجالات محددة ينبغي تناولها:

- من أجل زيادة الفترة الزمنية التي يمضيها الطلاب في التعلم الفعلي، فإنّه من المهم جدّاً زيادة عدد أيام السنة الدراسية الفعلية لتكون ١٨٠ يوماً حسبما هو مُحدّد رسميّاً، وهي مدة قريبة من المُدّة المعتمدة دوليّاً التي يجب أن يستغرقها العام الدراسي. وفي الوقت الحالي تُفقَد أيامٌ دراسية بسبب المناسبات الخاصة وغيرها من العطلات الرسمية، وأداء الامتحانات. إنّ عقد امتحانات الصف الثاني عشر مرة واحدة في نهاية العام الدراسي، والاستمرار في تدريس الحصص العادية لطلاب الصفوف من الأول إلى الحادي عشر أثناء تنظيم هذه الامتحانات يُمكن أن يُساعدا في تحقيق هدف إطالة العام الدراسي. بالإضافة إلى ذلك يُمكن أن يطلب إلى المدارس تمديد العام الدراسي لتعويض الأيام التي تُخصّص للمهرجانات أو لأغراض أخرى. وعلاوة على ذلك ينبغي تشجيع المعلمين على إعطاء الأولوية لتنفيذ المناهج الدراسية على الأنشطة الأخرى.
- إنّ وضع أهداف تعلم واضحة وواقعية لكل صف، ونشرها على نطاق واسع بين المعلمين والطلاب وأولياء الأمور، يُمكن أن يُساعدا في رفع جودة التعلم. وينبغي أن يُشجّع المعلمون على متابعة تعلُّم الطلاب بصورة منتظمة وتقديم تغذية راجعة إليهم وإلى أولياء أمورهم. ويجب تشجيع الطلاب في جميع الصفوف الدراسية على تطوير مهارات التفكير العليا وزيادة التركيز عليها عند وضع الامتحانات. ويمكن الاستفادة من نتائج الامتحانات بصورة أكبر في تحديد المجالات التي يواجه الطلاب فيها صعوبات في كل مادة دراسية، وإدخال التعديلات اللازمة على برامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة لتطوير قدراتهم في تدريس هذه المجالات.
- ينبغي دراسة ومعالجة تدني مستويات التحصيل الدراسي لدى الطلاب الذكور بصورة منهجية. وكخطوة أولى يجب العمل على زيادة وعي أولياء الأمور، وتبصيرهم بالفرق في مستويات الأداء بين الطلاب والطالبات، وتشجيعهم على تحديد توقعات أعلى لتعلم الطلاب الذكور، وحيث إن العوامل الرئيسية التي تتسبّب في انخفاض مستوى أداء الطلاب الذكور غير واضحة بشكل جيد فإنه يجب إجراء دراسة تجريبية شاملة لتحديد تلك العوامل، ووضع خطة عمل إجرائية لمعالجتها.
- هناك مجالات عديدة يمكن تطويرها في المناهج الدراسية. وفي هذا الصدد فإنّ عدم إتقان مهارات اللغة الإنجليزية يُعتبر أحد الأسباب الرئيسية التي تستدعي التحاق الطلاب بسنة دراسية تمهيدية في معظم الجامعات الحكومية والخاصة، لذا قد يكون من الضروري إعادة النظر في مناهج اللغة الإنجليزية وطرائق تدريسها. إضافة إلى ذلك، ولأنّ الأدلة الموضوعية المتوفرة تُشير إلى تدني مستويات تحصيل الطلاب في الرياضيات والعلوم، يجب إجراء مراجعة المناهج الدراسية لهاتين المادتين. وتُشير بعض الجهات التي توظف الطلاب الخريجين إلى أنهم يفتقرون القدرة على تطوير «المهارات الشخصية» المتعلقة بهم، مثل العمل ضمن فريق، وفن التحدث والإلقاء، وحل المشكلات، والتفكير الناقد، وبعض أخلاقيات العمل. إنّ تخفيض عدد المواد الدراسية التي يدرسها الطلاب في مرحلة التعليم ما بعد الأساسي ربّما يكون أمراً مطلوباً لضمان تحقيق

فهم أعمق للمفاهيم التي يدرسونها. وحيث إن عدداً قليلاً من موظفي المديرية العامة لتطوير المناهج في وزارة التربية والتعليم قد التحقوا بدورات تدريبية في مجال تطوير المناهج وتقويمها، فإنه يجب تنفيذ برنامج للإنماء المهني في هذه المجالات.

تطوير مهارات التدريس لدى المعلمين

الوضع الحالي:

من بين كافة العوامل التي تؤثر في تعلُّم الطالب والتي من الممكن أنْ تتأثر بالسياسات التربوية العامة نجد أنّ جودة التدريس هي العامل الأكثر أهمية. إنّ وجود هيئة تدريس فاعلة تتمتع بمهارات تربوية يُعتبَر العامل الرئيسي في تطوير جودة التعليم. وتتوفر في سلطنة عُمان هيئة تدريس كبيرة جداً ذات مؤهلات تربوية وافية وكافية، لكن بالرغم من ذلك لا يتم تزويد المعلمين الجدد بالمهارات التدريسية بصورة كافية أثناء التحاقهم ببرامج إعداد المعلمين قبل الخدمة، وذلك بسبب عدم تركيز هذه البرامج على المهارات التربوية التدريسية، وأيضاً بسبب محدودية التربية العملية بالمدارس، كما أن مدربي المعلمين في الوقت الحاضر لا يمتلكون الخبرة العملية داخل الغرف الصفية أو مهارات التدريس بقدر كاف. ويجب أن تكون البرامج التدريبية أثناء الخدمة ذات طبيعة عملية أكثر، وأنْ تُلبّي احتياجات المعلمين. كما يجب إعادة التركيز على عمل المعلمين داخل المدارس، وتخصيص وقت أكثر للتدريس، والتقليل من كتابة التقارير وأداء المهام الإدارية.

مجالات محددة ينبغي تناولها:

- برامج إعداد المعلمين الجدد قبل الخدمة والمناهج الدراسية التي يُتوقّع منهم تدريسها غير متناسبة، كما أن تلك البرامج لا تُناسب واقع التدريس الفعلي داخل الغرف الصفية. بالإضافة إلى ذلك فإنّ مقررات إعداد المعلمين تفتقر إلى التركيز على التدريب العملي، فضلاً عن أن الخبرة الفعلية داخل الغرف الصفية لمدربي المعلمين أنفسهم تُعتبَر محدودة. إنّ إعادة النظر في برامج إعداد المعلمين قبل الخدمة من حيث ضمان منح الأولوية الملائمة في هذه البرامج للمهارات التربوية الخاصة بالتدريس أمر ضروري جدّاً، بحيث يتم إعداد المعلمين الجدد بصورة مناسبة لتدريس المناهج الدراسية.
- يحتاج المعلمون إلى التركيز على تحقيق جودة التدريس وجودة تعلُّم الطلاب. وبالرغم من أنّ نصاب المعلم من الحصص يُعتبَر قليلاً في سلطنة عُمان مقارنة بدول أخرى، إلا أن المعلمين يشيرون إلى زيادة في المهام الإدارية التي يتم تكليفهم بها، مثل إعداد التقارير عن مستويات أداء طلابهم وتسجيلها، الأمر الذي يصرف تركيزهم عن الأداء داخل الغرف الصفية. وقد يكون من الضروري إعادة التوازن للمهام التي يُكلّف بها المعلمون، بحيث تكون الأولوية لتحقيق جودة التدريس والتقليل من الأعمال الكتابية. ويجب أن يكون التركيز في البرامج التدريبية أثناء الخدمة على مهارات التدريس لتحقيق جودة التعلم لدى الطلاب، وأن يتم دعم الأنشطة التي يمارسها المعلمون مع زملائهم، وذلك من خلال تشكيل جمعيات لمعلمي المواد الدراسية بالمحافظات التعليمية.
- سيكون من الضروري على المدى البعيد التأكد من توفير أعداد كافية من المعلمين العُمانيين من خلال تحديد التقديرات المستقبلية لحاجة المدارس إليهم، وتوفير المعلمين المواطنين من داخل السلطنة. إنّ الوفرة الحالية من المعلمين، والتي أدت إلى إغلاق بعض كليات إعداد المعلمين (كليات التربية) نتج عنها نقص في إعداد معلمي الحلقة الأولى من التعليم الأساسي. وسيشكل هذا الأمر مخاطرة في المستقبل، وقد يؤدي إلى زيادة الاعتماد على المعلمين غير العُمانيين. ويوجد في الوقت الحاضر نوع من عدم التوازن في أعداد معلمي المواد الدراسية، حيث يوجد فائض في أعداد معلمي بعض المواد الدراسية ونقص في بعضها الآخر. ويمكن معالجة هذا الوضع الغير مرضي عن طريق المطالبة بأن يتم توجيه مؤسسات إعداد المعلمين بقبول الطلاب على أساس خطة طويلة الأمد للاحتياجات الفعلية لأعداد معلمي كل مادة دراسية عند قبول الطلاب لكل تخصص.
- يشكل عمل المعلمين في مدارس المناطق البعيدة عن المدن تحدّياً في سلطنة عُمان. وتعمل في مدارس المناطق البعيدة عن المناطق الحضرية نسبةٌ أعلى من المعلمين غير العُمانيين، وبالتالي فإنّ معدلات النقل من مدرسة إلى أخرى تكون أعلى بين المعلمين فيها مقارنة بالمناطق الحضرية. إنّ توفير علاوة إضافية مناسبة للمعلمين العاملين في المناطق البعيدة عن المدن التي يتم التعامل معها بشكل خاص، وتمديد فترة بقائهم في مدارس هذه المناطق قبل تقديم طلب النقل، وإعطاء الأفضلية لطلاب هذه المناطق في الالتحاق بكليات إعداد المعلمين، ربّما تكون خيارات ينبغي دراستها والتفكير فيها.

تحديات أخرى:

بالإضافة إلى ذلك هنالك عددٌ من المجالات التي يجب دراسة موضوع توفير التعليم فيها، وذلك من أجل تحقيق أهداف التعليم للجميع، والمساهمة في تعزيز جودة التعليم:

- يجب إعطاء الأولوية لموضوع التوسع في توفير التعليم الحكومي لمرحلة الطفولة المبكرة؛ نظراً لعدم توفر هذا النوع من التعليم في المدارس الحكومية، وللفوائد الكبيرة التي يحققها، لاسيّما في مجال إعداد وتحضير الأطفال الصغار للالتحاق بالمدارس. إن التحاق الأطفال، في مرحلة الطفولة المبكرة، بالمدارس الخاصة التي أصبحت شائعة في سلطنة عُمان وازداد عددها، متاحٌ فقط للأسر التي يمكنها دفع الرسوم الخاصة بالالتحاق بهذه المدارس. ويجب إعطاءُ الأولوية –عند بداية التوسع في تعليم مرحلة الطفولة المبكرة– للمناطقَ التي يتدنّى فيها أداء المدارس الحكومية، بجانب تشجيع القطاع الخاص على الاستمرار في تقديم خدمات التعليم لمرحلة الطفولة المبكرة.
- تفتقد السلطنة، في الوقت الحاضر، آليات ملائمةً لتحديد وتقويم الطلاب ذوي الإعاقة، وقد تكون الحاجة الفعلية لتوفير التعليم لذوي الإعاقة أكبر مما هو متوافر حاليا. ويجب وضع استراتيجية وطنية لتعليم ذوي الإعاقة، تشارك فيها كافة الوزارات المعنية بهذا الأمر. وسيكون من الضروري توفير بيانات دقيقة فيها بشأنٍ الطلب على المرافق التعليمية للأطفال ذوي الإعاقة. كما يجب أن يتلقى المعلمون الذين يدرسون صفوف الدمج تدريباً ملائماً.
- وفي حين تحسنت معدلات تعليم الكبار كثيراً في سلطنة عُمان، إلاّ أن هناك حاجة لمراجعة المناهج الدراسية لبرنامج تعليم الكبار وطرق تدريسها، وتقييم احتياجات الذين يُتوقّع التحاقهم بالدراسة في مراكز تعليم الكبار، لاسيما الذكور الذين تقل أعدادهم في الوقت الحاضر بهذه المراكز مقارنةً بالإناث. ويمكن تعزيز جودة برنامج تعليم الكبار عن طريق زيادة عدد المراكز، وتطوير المناهج والمواد المساندة، ووضع سياسة عامة لجذب المعلمين للعمل بهذه المراكز وتدريبهم وتشجيعهم على الاستمرار في العمل بها.

إن هذه التوصيات تستدعي تطبيقات إدارية ومالية، خاصة إن تحقيق هدف تطوير جودة التعليم يتطلب أنْ تقوم جميع الوزارات المعنية بتوحيد جهودها والاشتراك في وضع الخطط، وذلك من خلال وضع استراتيجية وطنية للتعليم. ويُمكن أن تتولى هيئة رفيعة المستوى مسؤولية توجيه التخطيط لقطاع التعليم، ويتم إنشاؤها من ممثلين للوزارات المعنية، بما في ذلك وزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي، ووزارة القوى العاملة، ووزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة الصحة، ووزارة المالية، والأطراف المعنية الأخرى، بما في ذلك القطاع الخاص. ويمكن أن تُنشئ وزارة التربية والتعليم برنامج تدريب إداري لتعزيز مهارات القيادة والتخطيط للموظفين القياديين العاملين فيها.

ويجب تحويل استخدام جميع الموارد المتوافرة نحو المدخلات المتصلة بالجودة، ونحو دعم المبادرات التعليمية التعلُّمية. إنّ هذا التحول في استخدام الموارد يُمكن تحقيقه من خلال مراجعة نظام رواتب وأجور الهيئات التدريسية والإدارية. ويجب أنْ تركّز هذه المراجعة، بصفة خاصة، على تحديد نسبة عدد الطلاب مقابل كل معلم، ونسبة عدد المعلمين مقارنةً بالإداريين، وهما نَسبتان تُعتبران متدنيتين في الوقت الحاضر. ويُمكن أن يُعطى اعتبارٌ خاصٌ بآليات إعطاء العلاوات وربط الرواتب والأجور بالأداء، أو بقبول الموظفين العمل في المناطق البعيدة عن المدن بدلاً من اتباع النظام الحالي الذي يُحدّد الرواتب حسب الأقدمية فقط. إنّ المبادرات الإدارية والمالية الأخرى التي تهدف إلى تطوير مستوى الجودة تشمل: (١)– ضمانَ منح مزيد من الاستقلالية المالية والمسؤوليات الإدارية للمحافظات التعليمية والمدارس لاتخاذ قرارات حسب الظروف المحلية لكل محافظة تعليمية؛ (٢)– إجراء دراسة حول التمويل الحكومي للتعليم لتحديد أوجه القصور المتوقعة في تخصيص الموارد المالية؛ و(٣)– ضمان أنّ البيانات المطلوبة لاتخاذ قرارات سليمة مبنية على معلومات ذات صلة بالسياسات التربوية يتم وفق فترة زمنية محددة، وتتسم بالمصداقية والدقة والثبات.

ويشيد هذا التقرير بالإنجازات الكبيرة التي حققتها سلطنة عُمان في توفير التعليم حتى الآن، كما يشيد أيضاً بالإرادة السياسية التي يسّرت وقدّمت الدعم لتحقيق هذه الإنجازات الملحوظة. إنّ تجاوز تحدّي تحقيق جودة التعليم لا يُعتبَر أمراً مستحيلاً بالنسبة إلى سلطنة عُمان، إلاّ أنه سيتطلب رؤية مشتركة، وتخطيطاً دقيقاً، واستخداماً رشيداً للموارد، وعملاً تعاونيّاً تشترك فيه جميع الجهات المعنية.

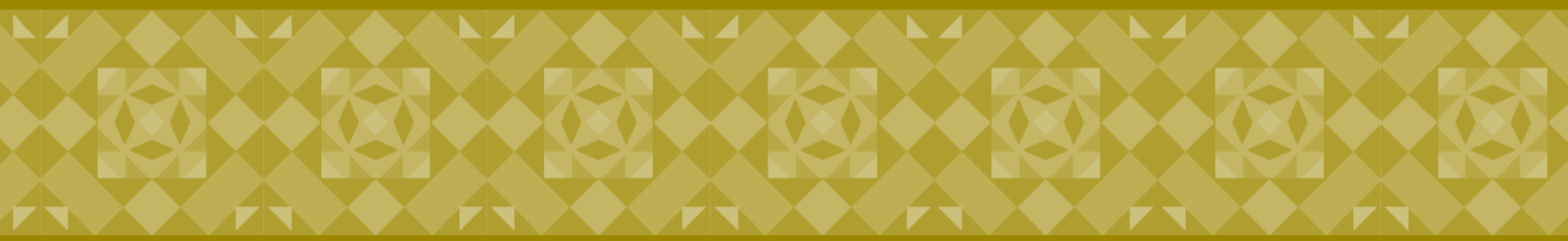

ملخص

التعليم في سلطنة عُمان:
المُضي قُدماً في تحقيق الجودة

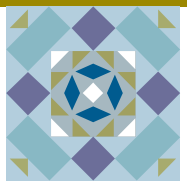

حقّقت سلطنة عُمان تحوُّلات اجتماعيةً واقتصاديةً متسارعةً تحت القيادة الحكيمة لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم – حفظه الله ورعاه – من خلال سلسلة من خطط التنمية التي بدأ تنفيذها منذ بداية عقد السبيعينيات من القرن الماضي. وتشمل أوجه التنمية الرئيسية التي تحققت في قطاع التعليم الزيادة في عدد المؤسسات التعليمية وعدد الطلاب الملتحقين بالمدارس بجميع المراحل التعليمية، وأيضًا عمليات التطوير التي شهدها النظام التعليمي. وتعمل حكومة سلطنة عُمان، وهي تتطلع نحو المستقبل، على دعم هذه الإنجازات والاستمرار في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويُعتبر تزويد الأجيال الصاعدة بالمعارف والمهارات والاتجاهات المطلوبة حجر الزاوية في استراتيجية الانتقال بالسلطنة نحو تحقيق مستويات أعلى من الإنجازات.

الإسعافات الأولية

أهداف التقرير ونطاقه

يُعنى هذا التقرير بدراسة قطاع التعليم في سلطنة عُمان، مُركّزًا بصورة أساسية على التعليم قبل العالي. والهدف من هذا التقرير أنْ يكون مرجعًا لواضعي السياسات التربوية من خلال تزويدهم بتحليل واف عن الوضع الحالي لقطاع التعليم، وتسليط الضوء على بعض الأولويات الرئيسية للمرحلة القادمة لتطوير هذا القطاع وتنميته. واعتمد التحليل على مجموعة من مصادر المعلومات التي تتضمن بيانات قدمتها وزارة التربية والتعليم والجهات الأخرى، بالإضافة إلى مقابلة المعنيين بالتعليم، والمعلومات التي تم جمعها من الدراسات والتقارير السابقة. ويُغطّي هذا التقرير موضوعات متعددة هي: معدل الالتحاق بالتعليم، ونوعية تعلم الطلاب وجودته وإنجازاتهم، والمعلمون وطرائق التدريس، ومواءمة التعليم لاحتياجات سوق العمل، وتمويل التعليم وإدارته. وبينما يشيد التقرير بالدور الاجتماعي والمجتمعي البنّاء الذي يقوم به التعليم، فإنّه يُركّز بصفة خاصة على العلاقة بين قطاع التعليم وسوق العمل، وعلى مساهمة التعليم في تحقيق أهداف سلطنة عُمان في مجال التنمية الاقتصادية. ويُقدّم ملخص التقرير: (١) النتائج الرئيسية للتحليل. (٢) التحديات الرئيسية التي تواجه قطاع التعليم. (٣) مقترحات خاصة بإجراءات تتعلق بالسياسات التربوية لمواجهة هذه التحديات، وتشمل مصفوفة مُفصّلة بتوصيات في مجال السياسات التربوية (الملحق ١).

خلفية

يُشكّل الشباب، سواء العُمانيون أو غير العُمانيين، في سن العمل نسبةً كبيرةً من السكان في سلطنة عُمان. تُشير تقديرات السكان التي أصدرتها وزارة الاقتصاد الوطني (٢٠١٠) إلى أنّ سلطنة عُمان لديها نسبة عالية من الشباب ضمن مجموع سكانها، حيث بلغت نسبتهم في عام ٢٠٠٩ (٢٧٪) من عدد سكان السلطنة البالغ ٣,٢ مليون نسمة منهم (٤٨٪) من المواطنين أعمارهم أقل من ٢٠ عامًا. ومن المتوقع أنْ يتغيّر هذا الوضع خلال العقود القادمة بسبب الانخفاض في معدلات الإنجاب الذي شهدته الأعوام الأخيرة، فقد تدنت من (٧,٤٤) لكل ١٠٠٠ مواطن في عام ١٩٩٠ إلى (٠,٢٤) في عام ٢٠٠٤، (إلاّ أنها ارتفعت إلى ٥,٢٩ في عام ٢٠٠٩). ويوضح الشكل رقم (١) أدناه للهرم السكاني ذلك (وزارة الاقتصاد الوطني ٢٠١٠). وتبلغ نسبة غير العمانيين ثلث سكان سلطنة عُمان، وأغلبية هؤلاء من العاملين الذكور غير المتزوجين أو الذين توجد أسرهم خارج السلطنة (في الفئة العمرية ٢٥-٣٩ عامًا).

من جهة أخرى فقد ارتفع عدد السكان ارتفاعًا ملحوظًا بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ من ٢,٩ مليون نسمة إلى ٣,٢ مليون نسمة، ويُعزى ذلك بصورة رئيسية إلى الزيادة في عدد غير العُمانيين التي بلغت (٢٨٪) من عدد السكان.

تسعى الحكومة في الوقت الحاضر لتنويع مصادر الاقتصاد الوطني من خلال التصنيع والخصخصة، وذلك بعد الاعتماد الكلي لسنوات عديدة على الإيرادات النفطية.
تُعتبر سلطنة عُمان من الدول ذات الدخل المرتفع، حيث بلغ متوسط الدخل الوطني الإجمالي للفرد ١٧,٨٩٠ دولارًا أمريكيًا في عام ٢٠٠٨م[١]، كما بلغ معدل النمو خلال السنوات العشر الأولى من هذا القرن حوالي ٤,٦٪، وتهدف الحكومة إلى تقليل الاعتماد على قطاع النفط من ٤٠,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٩ (وزارة الاقتصاد الوطني ٢٠١٠) إلى ١٠٪ بحلول عام ٢٠٢٠ (وزارة الاقتصاد الوطني ٢٠٠٧). ويحظى موضوع الباحثين عن عمل باهتمام متزايد، حيث حققت سياسة «التعمين» التي تتبناها الدولة بعض النجاح حتى الآن.

تم تصنيف سلطنة عُمان في السنوات الأخيرة من الدول التي حققت معدلات عالية في مجال التنمية البشرية. فقد أشار مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في عام ٢٠٠٩ إلى أنّ ترتيب سلطنة عُمان ٥٦ من بين ١٨٢ دولة. ويقيس هذا المؤشر المتعدد الجوانب متوسط الإنجازات التي تتحقق في الأبعاد الثلاثة الرئيسية للتنمية البشرية (**حياة صحية طويلة، والحصول على المعرفة، والمستوى المعيشي المناسب**).

[١] طريقة أطلس البنك الدولي (منهاج عمل البنك الدولي لتطوير البيانات، ديسمبر ٢٠١٠).

الشكل ١

التركيبة السكانية في سلطنة عُمان حسب الفئة العمرية والجنس والجنسية في عام ٢٠٠٩ (بالآلاف)

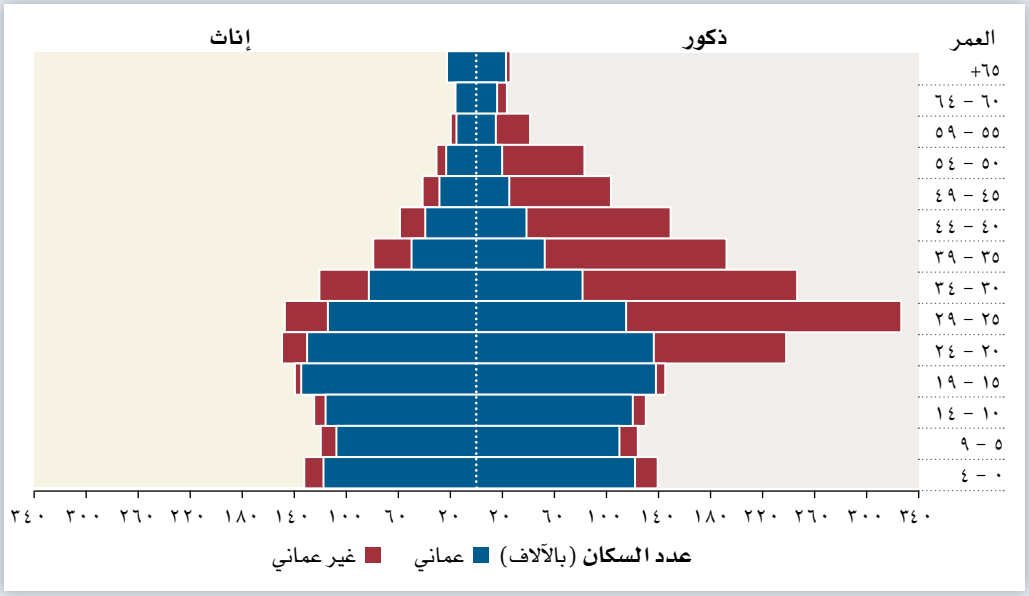

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني ٢٠١٠

الجدول (١)

الإنفاق المتكرر والإنمائي في قطاع التعليم في الأعوام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧ و٢٠٠٩

	إجمالي الإنفاق (متكرر + إنمائي)			المتكرر			الإنمائي		
	٢٠٠٥	٢٠٠٧	٢٠٠٩	٢٠٠٥	٢٠٠٧	٢٠٠٩	٢٠٠٥	٢٠٠٧	٢٠٠٩
الإنفاق (بالريال العماني)	٥٤٥,٩	٧٤٦,٢	٩٤٨,٢	٤٩٨,٢	٦٥١,١	٨٢٣,٨	٥٢,٧	٩٥,١	١٢٤,٤
كنسبة مئوية (٪) من إجمالي الإنفاق الحكومي	١٣,٠	١٢,٧	١٢,٨	١٥,٤	١٥,٦	١٧,٥	٥,٣	٥,٥	٤,٦
كنسبة مئوية (٪) من إجمالي إنفاق جميع الوزارات المدنية	٢٦,٣	٢٧,٣	٢٤,٦	٣٢,٢	٣٤,٣	٣٧,٢	٩,٧	١١,٣	٧,٦

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني ٢٠٠٨ و٢٠١٠

ملاحظة: يشمل ذلك إنفاق وزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي، ووزارة القوى العاملة، وجامعة السلطان قابوس.

الشكل ٢

عدد الطلاب الملتحقين بالصفوف ١ – ١٢ في العام الدراسي ١٩٧٠/١٩٧١ مقارنة بالعام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٩

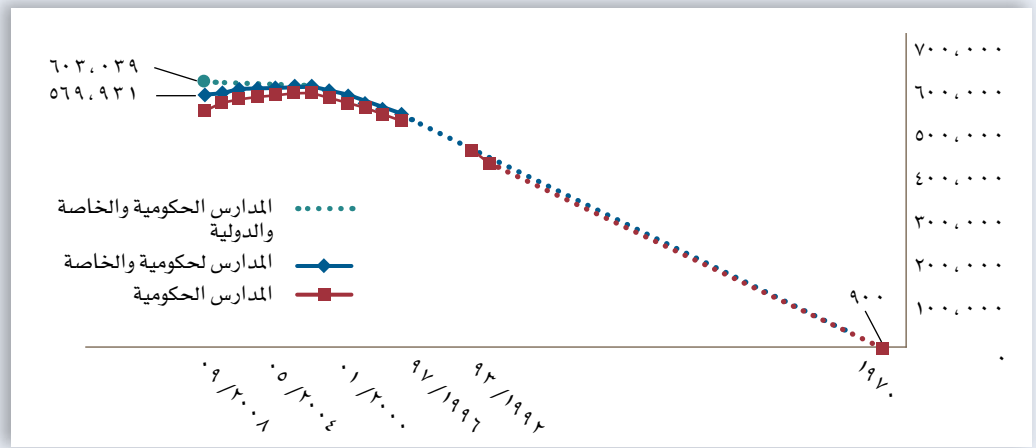

المصدر: دائرة الإحصاء بوزارة التربية والتعليم

ملاحظة: البيانات الخاصة بالمدارس الدولية غير متوفرة للسنوات قبل العام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

التقدم والإنجازات التي تحققت في حقل التعليم

إنّ التحوُّل الكبير الذي حدث في نظام التعليم خلال الأربعين عامًا الماضية اتّسم بعدد من الإنجازات الملحوظة، ففي المقام الأول ظل التزام الحكومة نحو التعليم قوياً، ويحظى بدعم جيدٍ، ممّا مكّن من تطوير المبادرات وتحقيقها، كما زاد عدد الأطفال الملتحقين بالتعليم بصورة مًلحوظة، الأمر الذي سمح لأعداد كبيرة من الأطفال لمن هم في سن المدرسة بالالتحاق بالتعليم المدرسي بصورة غير مسبوقة. وبناءً علىً ذلك فقد تحقق مفهوم التعليم للجميع تقريبًا، وتحوّل تركيز السلطنة في الوقت الحاضر نحو تحقيق جودة التعليم من خلال بذل جهود حقيقية في هذا المجال الحيوي بعد أن تحققت معدلات التحاق عالية.

الالتزام الحكومي

يظهر التزام الحكومة القوي تجاه التعليم في التخطيط والاستراتيجيات التي تضعها.
تؤكّد استراتيجية التنمية طويلة المدى (١٩٩٦-٢٠٢٠): الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني (وزارة الاقتصاد الوطني ٢٠٠٧) أنّ الموارد البشرية تُعَدُّ محور استراتيجية التنمية الاقتصادية للسلطنة؛ فمن حيث التمويل خصّصت سلطنة عُمان نسبة كبيرة للتعليم من الموازنات المتكررة للوزارات المعنية بالتعليم، حيث بلغت هذه النسبة ٢,٣٧٪ في عام ٢٠٠٩ (الجدول ١).

أعادت الحكومة هيكلة النظام التعليمي في العام الدراسي ١٩٩٨/١٩٩٩ بهدف تطوير مخرجات التعلم.
وكجزء من عملية التطوير تم استبدال النظام التعليمي السابق من خلال تطبيق نظام التعليم الأساسي الذي يتكون من حلقتين هما الحلقة الأولى: وتتضمن الصفوف من الأول إلى الرابع. والحلقة الثانية: وتشمل الصفوف من الخامس إلى العاشر. وتعقب مرحلة التعليم الأساسي مرحلة التعليم ما بعد الأساسي التي تتكون من الصفين الحادي عشر والثاني عشر، وشملت جوانب التطوير التجهيزات المادية والمباني والمناهج ومؤهلات المعلمين والإدارة المدرسية.

زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم

انتقلت سلطنة عُمان بسرعة نحو زيادة أعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم في نظام تعليمي حديث منطلقة من تقاليد راسخة في التعليم داخل الأسرة والتعليم المجتمعي.
فقد زاد عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم من ٩٠٠ طالب في عام ١٩٧٠ إلى أكثرٍ من ٦٠٠ ٠٠٠ طالب في العام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ (الشكل ٢)، كما التحق جميع الأطفال العُمانيين تقريباً بالتعليم الأساسي (الصفوف من الأول إلى العاشر)، حيث بلغت نسبة الالتحاق الإجمالي في العام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ (٩٧٪)، كما بلغت هذه النسبة في مرحلة التعليم ما بعد الأساسي (الصفين الحادي عشر والثاني عشر) ٨٦٪ للطلاب العُمانيين. وتحقق هذا النمو في أعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم من خلال توفير المدارس الحكومية، حيث بلغ عددها (١٠٤٧) مدرسة في العام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ تُقدِّم خدماتها إلى ٨٩٪ من إجمالي عدد الطلاب المسجلين بالمدارس.

حدث تحسن في معدل إعادة الطلاب للصفوف الدراسية من الأول إلى الثاني عشر للطلاب العُمانيين والطلاب غير العمانيين.
حيث ارتفعت نسبة استمرار الطلاب في التعليم حتى الصف الثاني عشر من ٦٤٪ في العام الدراسي ١٩٩٨/١٩٩٩ (للطلاب العُمانيين وغير العُمانيين) إلى ٨٦٪ في العام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٩، وانخفضت نسبة إعادة الصفوف الدراسية بصورة ملحوظة خلال الفترة المذكورة، ولا يوجد في الوقت الحاضر إعادة للصفوف من الأول إلى الرابع. أمّا في الصفوف من الخامس إلى الثاني عشر فإنّ نسبة إعادة الصفوف تتراوح بين ١٪ و٦٪ لكل صف دراسي في العام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٩. كما انخفضت معدلات الانقطاع عن الدراسة أيضاً

إلى ٢٪ أو أقل ما عدا في الصف العاشر الذي يُعتبر نهاية مرحلة التعليم الأساسي قبل انتقال الطلاب إلى مرحلة التعليم ما بعد الأساسي، فقد بلغت نسبة الانقطاع عن الدراسة في هذا الصف ٥٪ للإناث و٧٪ للذكور.

زادت معدلات الانتقال بين المراحل الدراسية بصورة ملحوظة.
حيث ارتفع معدل الانتقال من نهاية مرحلة التعليم الأساسي للالتحاق بالتعليم ما بعد الأساسي إلى ٨٩٪ في العام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بعدما كان ٧٣٪ في العام الدراسي ١٩٩٨/١٩٩٩. وفي الوقت نفسه فإنّ عددًا محدودًا (ولكنه في تزايد مستمر) من الطلاب الذين أكملوا مرحلة التعليم الأساسي قد التحقوا ببرامج التعليم الفني والتدريب المهني، فعلى سبيل المثال زاد عدد الطلاب الملتحقين بمراكز التدريب المهني من ٢٠٠٠ طالب في العام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى ٢٩٢٩ طالبا في العام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٩. ويمثّل ذلك نسبة ٣٪ من عدد العُمانيين في الفئة العمرية ١٦-١٧ سنة (كانت النسبة ٢٪ في العام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦).

وبالتوازي مع ما ذكر أعلاه حدث نمو متسارع في الطاقة الاستيعابية لقطاع التعليم العالي.
حيث زادت بصورة جذرية بافتتاح جامعة السلطان قابوس في عام ١٩٨٦. كما زاد النمو في عدد الكليات التقنية وكليات العلوم التطبيقية ومؤسسات التعليم العالي الحكومية الأخرى، فضلا عن الجامعات الخاصة. ويلتحق في الوقت الحاضر أكثر من نصف خريجي الصف الثاني عشر بالتعليم العالي، ويتلقى ٩٢٪ منهم دراستهم داخل السلطنة. وبلغت نسبة الالتحاق الإجمالي بمؤسسات التعليم العالي في سلطنة عُمان ٣٦٪ في العام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

ونتيجة لهذا التوسع المضطرد فإنّ مستويات الالتحاق بالتعليم في سلطنة عُمان متساوية أو تزيد عن مستويات الالتحاق بالتعليم في دول إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA).
ويلاحظ أنّ الإنجازات في هذا المجال قد حدثت بصفة خاصة في التحاق الإناث بمؤسسات التعليم العالي، ففي عام ٢٠٠٠ بلغت نسبة العمانيات اللاتي أكملن تعليمهن العالي ٥٥٪ في الفئة العمرية ٢٥- ٢٩ سنة، وهي نسبة مماثلة لتلك التي بلغتها كل من سنغافورة وكوريا الجنوبية. أمّا بالنسبة إلى العُمانيين الذكور فإنّ ١٧٪ فقط أكملوا تعليمهم العالي في ذلك العام.

التركيز على الجودة:

بعد النجاح في التوسع في الالتحاق بالتعليم زاد التركيز بصورة أكبر على تحقيق جودة التعليم.
فقد نفّذت وزارة التربية والتعليم سلسلة من عمليات التقويم على المستوى الوطني، لرصد ومتابعة مخرجات التعلّم للصفوف الرابع والسابع والعاشر. وبالإضافة إلى ذلك شاركت سلطنة عُمان في الدراسة الدولية في الرياضيات والعلوم (TIMSS، ٢٠٠٧) التي توفر مؤشرات دولية يمكن قياس مخرجات التعلم بالصف الثامن.

يتصف نظام الامتحانات الحالي بسمات إيجابية عديدة.
وتضطلع المديرية العامة للتقويم التربوي بوزارة التربية والتعليم بمسؤولية تنظيم الامتحانات العامة التي لها تأثيرات مهمة على جودة العملية التعليمية التعلُّمية. ويتصف العاملون بالعدالة، كما تتصف الإجراءات الإدارية الداخلية المتبعة فيها بالدقة والموضوعية. ومن السمات الإيجابية لنظام الامتحانات الحالي: (١) اتباع أسلوب فني مناسب في إعداد الامتحانات. (٢) نظام التدقيق على المصححين. (٣) إعداد دقيق لأدلة التصحيح. (٤) تطبيق نظام الاستئناف بعد ظهور النتائج.

إنّ مشروعات التطوير المتعددة التي تم تنفيذها في التعليم الأساسي والتعليم ما بعد الأساسي تُعتبَر خير شاهد على العزيمة لتطوير جودة التعليم.
وتشمل مشروعات التطوير: تطبيق طريقة التعليم المتمركز حول الطالب في التعليم والتعلم، والتركيز على المهارات الحياتية وتطبيقات الحياة الواقعية في المناهج، وتطبيق نظام التقويم المستمر، وخفض عدد الطلاب في كل غرفة صفية، وتطبيق مشروع الإدارة الذاتية المدرسية، وتنفيذ برنامج للتقويم الشامل للأداء المدرسي. كما رفعت وزارة التربية والتعليم الحد الأدنى لمؤهلات المعلمين الذين يرغبون في الالتحاق بالمهنة لأول مرة، وزادت من عدد أيام الدراسة الفعلية خلال العام الدراسي.

ظلت زيادة عدد المعلمين العُمانيين المؤهلين للعمل بالتدريس من أساسيات استراتيجيات وزارة التربية والتعليم.

وهناك دليل آخر على الهدف الذي تعمل من أجله الحكومة، وهو تطوير نوعية التعليم عن طريق إدراكها للدور المهم للمعلمين في تحقيق هذا الهدف. بالإضافة إلى ذلك تحظى سياسة التعمين بأهمية كبيرة لأنّ الاعتماد على القوى العاملة غير العُمانية له نتائج سلبية على المدى البعيد في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد حققت هذه السياسة تقدما جيداً في تعيين المعلمين العُمانيين وتدريبهم، ففي العام الدراسي ١٩٨٢/١٩٨١ كان النظام التعليمي يعتمد بصورة أساسية على المعلمين غير العُمانيين الذين شكلوا نسبة ٩٢٪ من إجمالي عدد أعضاء الهيئة التدريسية. وفي العام الدراسي ٢٠٠٩/٢٠٠٨ انعكس الحال وأصبح ٨٩٪ من أعضاء الهيئة التدريسية من العُمانيين. وحدث تطور ملحوظ في مستوى مؤهلات المعلمين حيث يحمل ٨٣٪ من المعلمين درجة جامعية في الوقت الحاضر مقارنة بنسبة ٨٪ فقط في عام ١٩٧٢.

العلوم
الصحة

التَّحدِّيات الرَّئيسيَّة التي تُواجِه التَّعليم

تحقيق مبدأ «التعليم للجميع»

بالإضافة إلى تحقيق معدلات التحاق عالية بمرحلة التعليم الأساسي، تتمثل أهداف التعليم للجميع الأخرى التي تلتزم بها سلطنة عُمان في: (١) تعليم مرحلة الطفولة المبكرة. (٢) تعليم الأطفال ذوي الإعاقة. (٣) تعليم الكبار.

التعليم في مرحلة الطّفولة المُبكّرة:

بالرغم من أنّ تعليم مرحلة الطَفولة المبكرة قد شهد توسعا في سلطنة عمانَ إلاّ أنّ معدّلات الالتحاق به لا تزال متدنية نسبياً، حيث بلغ إجمالي عدد الملتحقين بالتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة ٤١٤٨٢ في العام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ يمثلون ٣٩٪ من الأطفال في الفئة العمرية ٤-٥ سنوات تقريبًا، وهي نسبة أقل من نسبة الالتحاق في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى لهذه الفئة العمرية. وتشير الحقائق الدولية إلى أهمية تعليم مرحلة الطفولة المبكرة لتطوير مهارات التعلم، لما ينتج عنه من تحسن ملحوظ في إعداد الأطفال للالتحاق بالمدرسة. ولهذا التعليم فوائد اقتصادية واجتماعية جوهرية في حياة الأطفال المستقبلية، إلا أن معظم مؤسسات تعليم مرحلة الطفولة المبكرة ظلت تعمل خارج نطاق وزارة التربية والتعليم، وفي أغلب الأحيان في صورة مراكز تقدم هذه الخدمة مقابل رسوم مالية محددة ، الأمر الذي يشكل عائقًا أمام الأسر الفقيرة لإلحاق أطفالها بهذه المدارس، ففي العام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بلغت نسبة التحاق الأطفال بالمدارس الخاصة ٧٧٪، منهم ٣٥٪ بمدارس تحفيظ القرآن الكريم، و٢٩٪ برياض الأطفال الخاصة، و١٣٪ بالمدارس الدولية. وظلت هنالك مساع للتوسع في توفير هذا النوع لعامة المواطنين. وتُمثّل أعداد الملتحقين بدور رعاية الطفولة التي تشرف عليها وزارة التنمية الاجتماعية وأركان الأطفال التي تعمل تحت إشراف جمعيات المرأة العمانية ونسبتها ١٧٪ من إجمالي الملتحقين في العليم بمرحلة الطفولة المبكرة، ورياض الأطفال التابعة لشرطة عمان السلطانية، وقوات السلطان المسلحة، ومدارس تحفيظ القرآن الكريم نسبة ٣٪. بالإضافة إلى ذلك بدأت وزارة التربية والتعليم في العام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ تطبيق برنامج تدريبي من خلال إنشاء غرف صفية تحضيرية (مشروع صفوف التهيئة) لتعليم مرحلة الطفولة المبكرة في مدارس التعليم الأساسي لمعالجة القصور في توفير فرص تعليم مرحلة الطفولة المبكرة في المناطق الريفية والبعيدة عن المراكز الحضرية. وبلغت نسبة الملتحقين بهذه الغرف الصفية التحضيرية ٣٪ من إجمالي عدد الملتحقين بمراكز تعليم مرحلة الطفولة المبكرة في العام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وفي عام ٢٠٠٨ أطلقت وزارة التربية والتعليم حملة وطنية بالتعاون مع منظمة اليونيسيف والقطاع الخاص لزيادة الوعي بأهمية التحاق الأطفال بمراكز تعليم مرحلة الطفولة المبكرة.

تعليم ذوي الإعاقة:

لا يزال توفير التعليم للأطفال ذوي الإعاقة محدوداً جدّاً من حيث أعداد الملتحقين به، والتغطية الجغرافية، إذ توجد جميع المدارس الثلاث التي تُقدّم برامج للطلاب ذوي الإعاقة السمعية أو العقلية أو البصرية في محافظة مسقط فقط. وبدأت وزارة التربية والتعليم في العام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ تطبيق برنامج لدمج الطلاب الذين يعانون من إعاقة سمعية أو عقلية في مدارس التعليم الأساسي. وتشارك في هذا البرنامج في الوقت الحاضر ٥٦ مدرسة من جميع المحافظات التعليمية، وبلغت نسبة عدد الطلاب ذوي الإعاقة المشاركين في هذا البرنامج ١٪ تقريباً من عدد الطلاب في سن التعليم الأساسي، وهي نسبة أقل بكثير من نسبة الـ١٠٪ التي تمثل المتوسط الدولي للأطفال ذوي الإعاقة (البنك الدولي، ٢٠٠٣). وقد بذلت وزارة التربية والتعليم جهدًا في توسيع تقديم هذه الخدمات في المناطق الريفية، ولكن بالرغم من ذلك لا يزال توفير هذه الخدمات للطلاب ذوي الإعاقة في المناطق البعيدة محدودًا جدّاً. إنّ تطوير هذه الخدمة يكتنفها بعض المعوقات بسبب القصور في البيانات الوافية حول أعداد الطلاب ذوي الإعاقة الذين يواصلون دراستهم بالمدارس (دون أنْ يتلقوا رعاية تربوية خاصة)، أو الذين يوجدون بمنازلهم (دون توفر فرص للالتحاق بالمدارس).

تعليم الكبار:
تحسّنت مستويات تعليم الكبار بصورة ملحوظة، ونفّذت وزارة التربية والتعليم مبادرات لتوفير برامج لتعليم الكبار والمنقطعين عن الدراسة، إلاّ أنّه لا تزال توجد فرصٌ لمزيد من النمو والتطوير في هذا المجال، حيث أطلقت وزارة التربية والتعليم العديد من المبادرات الجديدة. من بينها مشروع المدرسة المتعاونة الذي بدأ تنفيذه في العام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٤ والذي يهدف إلى توفير برامج تعليم الكبار بالمدارس الحكومية. كما بدأ تنفيذ مشروع القرية المتعلمة في عام ٢٠٠٤ لتوفير برامج لتعليم الكبار من المواطنين العُمانيين غير المتعلمين في المناطق الريفية. وتُعتبَر مشاركة الذكور بصفة خاصة منخفضة في هذه البرامج، حيث أكمل عدد قليل من الطلاب برنامج تعليم الكبار الذي يمتد ثلاث سنوات، والتحقوا بالدراسة في المرحلة التعليمية الأعلى. ويتسع المجال أمام مزيد من التطوير فيما يتعلق بجودة هذا البرنامج، إلا أن تقديم مكافآت بسيطة للمعلمين العاملين في برنامج تعليم الكبار يؤدي إلى صعوبة جذب المعلمين المناسبين إلى العمل بالبرنامج واستمرارهم فترات أطول.

الجوانب ذات الصلة بالبيانات التي تؤثر في دقة تقييم تحقيق أهداف التعليم للجميع:
تتوافر لدى حكومة سلطنة عمان بيانات ذات جودة عالية حول الأطفال العُمانيين، إلا أن المعلومات التي تتوافر حول الأطفال غير العُمانيين تفتقر إلى الدقة (وبصفة خاصة فيما يتعلق بالتقديرات السكانية)، الأمر الذي يجعل من الصعوبة بمكان رصد معدلات التحاقهم بالتعليم. ولأنّ أهداف التعليم للجميع تستهدف جميع الأطفال الموجودين بالدولة، بمن في ذلك الأطفال غير العُمانيين، فإنّ التقدم الذي حققته السلطنة لا يمكن رصده ومتابعته بدقة دون توافر البيانات الدقيقة التفصيلية حول الأطفال غير العُمانيين.

جودة مخرجات تعلُّم الطلاب

مع سعي سلطنة عُمان نحو تطوير اقتصادها الوطني بصورة تُمكّنه من المنافسة على المستوى الدولي، فإنَه من المهم أنْ يتوافق التّوسُّعُ في نشر التعليم تحقيقَ مستويات عاليةَ من الإنجاز من قبل الطلاب. وفي الوقت الحاضر توجد مجموعة من التحديات التي تواجه تحقيق جودة التعلّم: (١) نتائج عمليات التقويم التي تتم على المستوى الوطني غير مُرضية في مخرجات التعلُّم للعديد من الطلاب الذين لم يستطيعوا تحقيق مستويات الإنجاز المتوقعة، خصوصاً في مادة الرياضيات. (٢) عمليات التقويم الدولية تُبيّن أنّ مخرجات التعلُّم في سلطنة عُمان أقل من مثيلاتها في العديد من الدول التي تُعتبَر اقتصادياتها منافَسة للاقتصاد العُماني. (٣) وجود فجوة ملحوظة بين الذكور والإناث في سلطنة عُمان، حيث ينخفض المستوى التحصيلي للذكور عن مستوى تحصيل الإناث. ومن الأدلة التي تشير إلى تدني مستوى تحصيل الطلاب ما يلي:

١) **عمليات التقويم الوطنية تشير إلى أنّ أداء الطلاب في عملية التّعلُّم أقل من التوقعات.**
أشارت سلسلة من عمليات التقويم الوطنية للصفوف الرابع والسابع والعاشر التي نفذتها وزارة التربية والتعليم إلى أنّ الطلاب حققوا مستويات أداء متدنية في جميع الصفوف التي تم اختبار طلابها، فعلى سبيل المثال أظهر تقويمُ طلاب الصف السابع أنّ معظمهم لم يُحقّق المستوى المتوقع من قبل الوزارة.

٢) **توضح نتائج الدراسة الدولية في الرياضيات والعلوم** (TIMSS، ٢٠٠٧) **أنّ الطلاب العُمانيين كان أداؤهم أقل من أداء طلاب معظم الدول المشاركة في الدراسة.**
شاركت سلطنة عُمان في الدراسة الدولية في الرياضيات والعلوم (TIMSS ٢٠٠٧) التي وفّرت مقارنة دولية لإنجازات طلاب الصف الثامن في هاتين المادتين. وكان أداء الطلاب العُمانيين أفضل من أداء طلاب بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)، إلاّ أنّ أداءهم كان أقل من أداء طلاب دول شرق آسيا ومعظم الدول الأخرى التي شاركت في الدراسة. فعلى سبيل المثال الطالب الذي يصنف في المئيني (التكرار التراكمي) التسعيني في سلطنة عُمان (يعني ذلك أنه حقق نتيجة أفضل من ٩٠٪ من الطلاب في السلطنة) يصنف في المئيني الخامس عشر في سنغافورة (يعني ذلك أنه حقق مستوى أداء أقل من ٨٥٪ من الطلاب في سنغافورة).

وبالرغم من إدراك الجميع للمستوى غير المقبول لمخرجات التعليم في هذه الدراسة، إلاّ أنّ كلاً من المعلمين والطلاب عبّر عن ثقة عالية بجودة التعلُّم الذي يحققه.

فقد أحرز طلاب الصف الثامن بالسلطنة في مقياس الثقة بالنفس الخاص بتعلُّم الرياضيات والعلوم الذي تضمنته الدراسة الدولية في الرياضيات والعلوم (٢٠٠٧) درجات عالية مقارنة بمتوسط الدرجات التي أحرزها طلاب الدول الأخرى التي شاركت في الدراسة. كما عبروا عن ثقتهم بأنفسهم من حيث معرفتهم بالمفاهيم التي تضمنتها الاختبارات. إنّ تدني جودة الإنجازات التي يُحقّقها الطلاب يُسبّب صعوبات لهم عند التحاقهم بمؤسسات التعليم العالي، حيث يُطلب إلى معظم الطلاب الالتحاق بسنة تأسيسية لرفع مستواهم الأكاديمي إلى المستوى المطلوب لإكمال دراستهم بنجاح، ويحدث ذلك بصفة خاصة في مادة اللغة الإنجليزية.

باستمرار تتفوّق الإناث على الذكور في الأدوات الخاصة بقياس مخرجات التعلُّم.

فقد تحوّل وضع الإناث خلال فترة الثلاثين عامًا الماضية من عدم التحاقهنّ بالتعليم إلى تفوقهنّ الملحوظ على الطلاب في جميع أدوات قياس أداء الطلاب واختباراتهم. وفي هذا الصدد توجد اختلافات ذات دلالة بين الجنسين تتمثّل في امتحانات الصف الثاني عشر لعام ٢٠٠٩: (١) حققت ما نسبته ٩٢٪ من الإناث العُمانيات النجاح مقارنة بنسبة ٨٣٪ حققها الأولاد. (٢) تفوق الإناث على الأولاد في مواد الاختبارات الوطنية للصف السابع وهي: اللغة العربية والرياضيات والعلوم والمهارات الحياتية، بفارق ملحوظ في معظم الأحيان. (٣) تتّصف سلطنة عُمان بأكبر فرق بين أداء الإناث والذكور (لصالح الإناث) في مادة الرياضيات، وثالث أكبر فرق بين الجنسين في مادة العلوم بين جميع الدول الثمان والأربعين (٤٨) دولة التي شاركت في الدراسة الدولية في الرياضيات والعلوم (TIMSS ٢٠٠٧). وقد يُعزَى ذلك إلى أن الطلاب الذكور يستغلون قدراً محدوداً من الوقت المتوافر لهم خارج المدرسة للأغراض التعليمية، حيث أظهر المسح الذي تم في إطار الدراسة الدولية في الرياضيات والعلوم عام ٢٠٠٧ أنّ أقل من نصف عدد الطلاب قضوا ساعة واحدة أو أكثر مساء كل يوم في أداء واجباتهم المنزلية، كما أنّهم قضوا وقتًا أقل نسبيًا في القراءة من أجل المتعة والتسلية مقارنةً بنسبة ٦٩٪ من الإناث اللائي قضين ساعة أو أكثر في أداء واجباتهن المنزلية.

التّقويم والمناهج ومدة العام الدّراسيّ

الوقت الذي يقضيه الطلاب في التعليم محدودٌ بسبب العام الدراسي القصير نسبيًا.

في حين إنّ المستهدف رسميًا من قبل الوزارة هو أن يكون العام الدراسي ١٨٠ يومًا، وهو ما يتسق مع المعايير الدولية في هذا الشأن، إلاّ أنّ عدد أيام العام الدراسي في واقع الأمر تقل عن ذلك بسبب الامتحانات والمناسبات والعطلات الأخرى. وتُجرى الامتحانات مرّتين في العام، الأمر الذي يتسبّب في فقدان وقت مخصص للتعلُّم. وتؤثر هذه الامتحانات أيضاً على الصفوف الدُّنيا، حيث يُطلب إلى معلمي الحلقة الأولى من التعليم الأساسي المشاركة في مراقبة امتحانات الصف الثاني عشر. ومن الصعوبة بمكان معرفة حجم التأثير التراكمي لغياب هؤلاء المعلمين عن مدارسهم والوقت الضائع بسبب الامتحانات العامة، إلاّ أنّ بعض التقديرات تشير إلى أنّ العام الدراسي الفعلي يكون في حدود ١١٠ أيام لمدارس البنين و١٢٦ يومًا لمدارس البنات في الصف الثاني عشر. ونتيجةً لذلك فإنّ العام الدّراسيّ الفعليّ يُمكن أنْ يكون أقل من ثلثي الوقت المتوقع للتدريس الفعلي.

يجب أنْ يكون هنالك تركيز أكبر على تدريس مهارات التّفكير العليا وتقويمها.

تبذل المديرية العامة للتقويم التربوي جهودًا لزيادة التركيز على تطوير تعلم الطلاب لمهارات التفكير العليا، كما هو الحال في دول أخرى عديدة، إلا أنّ محتوى مفردات الامتحانات في أوراق الامتحانات السابقة وتصميمها يجنحان نحو أنْ يكون لها تأثير قوي في كيفية التعليم، ومن ثمّ تكون النتيجة هي «التدريس من أجل الامتحان». وربّما يُشجّع نظام الفصلين الدّراسيين الذي يتضمّن امتحانين للصف الثاني عشر الطلاب على التركيز على جزء محدد من المنهج لكل مادة من المواد الدراسية خلال فترة قصيرة نسبيًا. إنّ العدد الكبير من المواد الدراسية التي يدرسها طلاب الصف الثاني عشر – ثمان مواد أساسية، وثلاث مواد اختيارية، ومشروع – من المرجح ألاّ يُشجّع الطلاب على الاستيعاب العميق للمفاهيم التي تتضمّنها المواد الدراسية.

ومن أجل تيسير دراسة الطلاب للمواد الدراسية بصورة أعمق فإنّه قد يكون من الضروري خفض عدد المواد الدّراسيّة التي يدرسها كل طالب على حدة، بحيث يُسمَح له بالتّخصُّص في عددٍ محدود من المواد الدراسية يتمّ اختيارها لتلائم احتياجاته وقدراته الفردية. وقد يكون من الأفضل على المدى البعيد، طرح مجموعة أكبر من المواد الدراسية الإختيارية بحيث تسمح للطلاب بالاختيار من قائمة موسعة من الخيارات.

التّقويم المستمرّ:

تم تطبيق نظام التقويم المستمر لتقليل الاعتماد على الامتحانات في تقويم أداء الطلاب، ولإتاحة المجال لتفعيل التقويم التكويني، وللسماح أيضًا بقدر أكبر من التركيز على مهارات التفكير العليا. وبالرّغم من إحراز بعض التّقدُّم في هذا المجال إلاّ أنّ هذه الأهداف لم تُحقّق بالكامل. وقد أظهرت دراسة مسحيّة أجريت على المستوى الوطنيّ أنّ استخدام التقويم المستمر لأغراض التقويم التكويني كان محدودًا وغير منظم. وأشار ٩٠٪ من المعلمَين إلى أنّهم نادرًا ما كانوا يرجعون إلى ملاحظاتهم التي سجلوها على بطاقات تقرير أداء الطلاب. وعلى الرغم من أنّ المعلمين كانوا قد أظهروا بصورة عامة دعمهم لمبدأ التقويم المستمر إلاّ أنّ ٧٠٪ منهم أبدوا شكواهم من أن التقويم المستمر ينطوي على قدر كبير من الأعباء العملية. كما أشار نصف المعلمين إلى أنّهم لم يتلقّوا أي تدريب على تطبيق التقويم المستمر.

المعلّمون وجودة التعليم

توفير المعلمين:

لدى سلطنة عُمان هيئة تدريسية مؤهلة تأهيلًا جيدًا. وتُعتبَر الإنجازات التي حققتها السلطنة في مجال التعمين مثيرة للإعجاب، إلا أنّ هناك حاجة إلى الرّصد والمتابعة المستمرين، ووضع التقديرات المستقبلية لضمان وجود الأعداد المطلوبة والكافية من المعلمين العُمانيين الجدد. إنّ إغلاق بعض برامج إعداد المعلمين نتيجة للوفرة الزائدة تسبّب في محدوديّة إعداد فئات معينة من المعلمين، وبصفة خاصّة معلمي الحلقة الأولى من التعليم الأساسي. وسيؤثر هذا الأمر على المدى البعيد في جودة التعليم، وقد ينتج عنه العودة مرّة أخرى إلى الاعتماد على المعلمين غير العُمانيين أو على المعلمين الذين تم إعدادهم خارج السلطنة. بالإضافة إلى ذلك فإنّه يبدو من المرجح أن تزيد الحاجة إلى المعلمين الجدد على المدى المتوسط، حيث إنّ ١٣٪ من المعلمين سيُكملون عامهم العشرين في الخدمة، وبالتالي سيكون من حقّهم الحصول على التقاعد في الخمس سنوات القادمة.

الاعتماد على المعلمين غير العُمانيين:

في حين إنّ معلمي العلوم العامة واللغة العربية والتربية الإسلامية هم تقريبًا جميعًا من العُمانيين، إلاّ أنّ هنالك عجزًا في مواد دراسية أخرى، فعلى سبيل المثال يوجد نقصٌ في عدد المعلمين العُمانيين الذكور المؤهّلين لمواد اللغة الإنجليزية والأحياء، كما يوجد عجز في عدد المعلمات العُمانيات المؤهلات لمواد الرياضة المدرسية والفنون التشكيلية والمهارات الموسيقية. ونتيجةً ذلك تشير الإحصاءات في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى أن المعلمين الذكور غير العُمانيين تبلغ نسبتهم ٦٤٪ في مادة اللغة الإنجليزية، و٤٥٪ في مادة الفنون التشكيلية، و٤٤٪ في مادة الأحياء. كما تُشكّل المعلمات غير العُمانيات نسبة ٤٨٪ في مادتي الرياضة المدرسية والفنون التشكيلية.

المعلّمون في المحافظات البعيدة:

يتسبّب نظام توزيع المعلمين المُطبّق في الوقت الحاضر في أنْ تحظى المحافظات البعيدة بعدد أكبر نسبيًّا من المعلّمين الذين تنقصهم الخبرة والمعلّمين غير العُمانيين. ويسعى المعلّمون المعيّنون في المحافظات البعيدة إلى الانتقال من أماكن عملهم في أسرَع وقت ممكن إلى أماكن أخرى، فعلى سبيل المثال تتوفر لدى ٥٩٪ من المعلمين العاملين بمحافظة الوسطى، و٤٢٪ من المعلمين العاملين بمحافظة ظفار، خبرة أقل من خمس سنوات مقارنة بنسبة ٢٦٪ من المعلمين على مستوى السلطنة الذين تقل خبرتهم عن خمس سنوات. ويملأ المعلمون غير العُمانيين الشواغر في المحافظات البعيدة حيث يوجد معلم واحد من غير العُمانيين من بين كل أربعة معلمين في كل من محافظة الوسطى ومحافظة ظفار؛ فارتفاع معدلات الانتقال بين المعلمين ووجود معلمين من دون خبرة عملية لهما تأثيرات سلبية في جودة تعلُّم الطلاب.

تدريب المعلّمين قبل الخدمة:
لا تُركّز برامج إعداد المعلمين قبل الخدمة بقدر كاف على تنمية مهارات التّدريس. وللقيام بالتّدريس لغرض تحقيق فهم الطلاب يحتاج المعلمون إلى مجموعة من مهارات التدريس التي يُمكن تنميتها وتطويرها بالممارسة. وتتّصف برامج إعداد المعلمين قبل الخدمة بمحدوديتها، كما أنّ جزءاً كبيراً من محتواها ذو طبيعة نظرية نسبيًا، وقد عبّر مديرو المدارس الذين أجريت معهم مقابلاتٌ عن قلقهم بشأن المعارف التي يمتلكها المعلمون الجدد وكفاءتهم في اللغة الإنجليزية، ومهارات التدريس التي يتمتّعون بها. كما عبّرت مجموعات من الطلاب المتدربين ليعملوا كمعلمين مستقبلاً عن قلقهم بأنّهم لم يتم إعدادهم إعدادًا جيدًا للممارسات الفعلية داخل الغرف الصفية، فعلى سبيل المثال يُشكّل برنامج التربية العملية بجامعة السلطان قابوس حوالي ٦٪ فقط من مجموع الساعات المعتمدة لبرنامج إعداد المعلمين، ولا يتم تنفيذ التربية العملية خلال الثلاث سنوات الأولى من البرنامج، وبالإضافة إلى ذلك فإنّ العديد من أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات إعداد المعلمين ذوي خبرة محدودة في ممارسة التدريس الفعلي بالمدارس.

التدريب أثناء الخدمة:
تُقدّم المديرية العامة لتنمية الموارد البشرية بوزارة التربية والتعليم مجموعة من برامج التدريب أثناء الخَدمة للمعلمين، إلّا أنّه لا توجد بيانات منتظمة حول أثر التدريب على الممارسة داخل الغرف الصفية. وفي دراسة مسحية تمت في عام ٢٠٠٩ ذكر ١٥٠ معلمًا من خمس محافظات تعليمية شاركوا في الدراسة أنّ: (١) برامج التدريب ذات طبيعة نظرية غالبة. (٢) يتم تنفيذ المقررات التدريبية بطريقة التلقين وإعطاء المعلومات، ولا تلبي احتياجات المتدربين. (٣) المدربون ليسوا ذوي خبرة كافية في محتوى البرامج التدريبية.

إعادة تركيز المعلّمين على التدريس:
يُعتبر الزمن المخَصص للتدريس في الوقت الحاضر قليلًا نسبيًّا حسب المعايير الدولية. وبالرغم من ذلك يشكو المعلمون من أنّهم مثقلون بالأعمال الكتابية وإعداد التقارير. وتُعتبَر أنظمة إعداد تقارير أداء الطلاب والتقويم مُعقّدة جدًا، إذ إن الزمن الذي يقضيه المعلمون في التدريس والاتصال المباشر بالطلاب قليل نسبيًّا بالمقارنة بالزمن المخصص للمهام غير التدريسة، مثل تحضير خطة كتابية لكل درس وإعدادها، وتحديث المعلومات الخاصة بتقويم أداء الطلاب، والقيام بمهام وواجبات أخرى في إعداد التقارير وفي جوانب أخرى ذات صبغة إدارية.

المواءمة

الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي:
يُطلب إلى معظم الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي في سلطنة عُمان إكمال «سنة تأسيسية» قبل بدء دراسة تخصُّصاتهم الأصلية. وتُعتبَر هذه السنة التأسيسية ضرورية من قبل مؤسسات التعليم العالي، لأنّ خريجي الصف الثاني عشر يفتقدون إلى بعض المهارات، وبصفة خاصة في اللغة الإنجليزية التي تُعتبَر لغة التدريس في معظم مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة. في حين إنّ هنالك توقعات عالية بأنّ مناهج التعليم الأساسي والتعليم ما بعد الأساسي سوف تُحسّن من هذا الوضع في السنوات القادمة، إلّا أنّه سيكون من المفيد لكل من وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي تحليل الأسباب الرئيسية لتدني مستوى أداء خريجي الصف الثاني عشر للتعاون معًا في تحمُّل مسؤوليات تطوير جاهزية الطلاب للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، وبالتالي للتخلُّص في نهاية الأمر من السنة التأسيسية.

مهارات خرّيجي المدارس:
يصل حوالَي عشرين ألف طالب في كل عام في سلطنة عمان ممن أكملوا دراستهم ولا يلتحقون بمؤسسات التعليم العالي. ويتمثّل التّحدّي الذي يُواجه وزارة التربية والتعليم في التأكد من أنّ المدارس تُزوّد هؤلاء الشباب بخبرات تعلُّم مناسبة وذات صلة باحتياجاتهم، وذلك لإعدادهم للحياة في مرحلة ما بعد المدرسة. وبالرغم من أنّ هنالك معلومات تُشير إلى أنّ عددًا من هؤلاء الخريجين يمتلكون مهارات تتلاءم بقدر محدود جدًا ومتطلّبات سوق العمل، إلّا أنّ هذه البيانات ضئيلة حول هذا الأمر لاستخدامها في إدخال تغييرات على النظام التعليمي.

التَوجيه المهني:
تم إنشاء المركز الوطني للتوجيه المهني في عام ٢٠٠٨ لتزويد الطلاب باستشارات ومعلومات حول سوق العمل، ولم يتم حتى الآن إجراء تقويم رسمي حول فعالية هذا المركز. وقد خصّصت الوزارة غرفًا لمصادر التوجيه المهني في جميع المدارس التي توجد بها صفوف من الخامس إلى الثاني عشر. ويلقى عمل المركز دعمًا من خلال التعاون مع كل من وزارة القوى العاملة، ووزارة الخدمة المدنية، وجامعة السلطان قابوس، وشركات القطاع الخاص.

سوق العمل في مرحلة انتقاليّة:
يمر سوق العمل في سلطنة عُمان بمرحلة انتقالية من فترة كانت السيطرة فيها للقطاع العام في مجال التوظيف إلى فترة الاقتصاد المشترك الذي يشهد ازدهارًا ملحوظًا للقطاع الخاص. وشكّل العاملون في الجهاز الإداري للدولة وقطاع التعليم معًا ٣٨٪ من القوى العاملة في عام ٢٠٠٣م، بينما كانت نسبة العاملين في قطاع الصناعة ٩٪ فقط. ومن المتوقع أنْ تزيد أهمية العمل في القطاع الخاص وقطاعات الصناعة والخدمات في المرحلة الانتقالية التي تشهد تحوُّلًا نحو اقتصاد وطني يتمتّع بقدرة أكبر على التنافسية. وسيكون لهذه الفترة الانتقالية تأثيرٌ على طبيعة المهارات التي تتطلّبها الجهات التي تقوم بالتوظيف.

الاعتماد على العمالة الوافدة:
يُهيمن العُمّال غيرُ العُمانيين على القطاع الخاص في سلطنة عُمان. ومثّل غيرُ العُمانيين أكثر من ثلث السكان في عام ٢٠٠٩، إلّا أنّهم شكلوا ٧٥٪ من القوى العاملة. ويعمل بالقطاع الخاص ١٥٪ فقط من العُمانيين (مقارنةً بنسبة ٨٦٪ من العاملين في القطاع الحكومي). وتتّصف العمالة الوافدة في القطاع الخاص بتوزيع ثنائيّ النّمط من حيث المستوى التعليمي: (١) عدد كبير من العمال غير المهرة. (٢) مجموعة من المهنيين ذويَ المؤهلات الأكاديمية العالية. ويُهيمن الوافدون على جميع فئات التوظيف في القطاع الخاص باستثناء الوظائف الكتابية التي يشغلها المواطنون العُمانيون بأعدادٍ كبيرة.

مشاركة المرأة في سوق العمل:
بالرّغم من أنّ عدد الإناث يفوق عدد الذكور في النظام التعليمي وأنّهن يتفوّقن عليهم في التحصيل والأداء، إلّا أن أعدادهن أقل في سوق العمل. وكانت نسبة الإناث العاملات ممن كانت أعمارهن فوق ١٥ سنة في سوق العمل ٢٥٪ فقط في عام ٢٠٠٣م مقارنة بنسبة ٧٧٪ للذكور. وقد أفصح خمس (٥/١) عدد الباحثين عن عمل، وخاصة الإناث، بأنهم لا يرغبون في العمل في القطاع الخاص بسبب شروط العمل غير المناسبة لهم.

وجهة نظر جهات التَوظيف:
عبّرت الجهات التي تقوم بتوظيف الباحثين عن عمل عن قلقها بشأن جاهزية الخريجين واستعدادهم للعمل في سلطنة عُمان، ويُفضّل بعض هذه الجهات توظيف غير العُمانيين أو العُمانيين الذين تلقوا تعليمهم خارج السلطنة بدلًا من العُمانيين الذين تعلّموا داخل السلطنة وذلك بسبب جاهزيتهم للعمل. ويُنظر إلى العُمانيين من خريجي الجامعات المحلّية بأنّهم لم يتم إعدادهم على نحو كاف في المهارات الاجتماعية، مثل العمل في فريق، وفن التحدث والخطابة، ومهارات حل المشكلات، والتفكير النّاقد، كما أنّهم يفتقدون بعض أخلاقيات العمل والرّغبة في تحمُّل المسؤولية.

توفير الوظائف:
لا يوجد توازن بين مخرجات النظام التعليمي من جهة وتوفير الوظائف من جهة أخرى. ويصل إلى سن العمل سنويًّا حوالي ستين ألف شاب (ذكورًا وإناثًا)، إلّا أنّ العدد الكلي للوظائف التي تم توفيرها خلال الخطة الخمسية السابعة كان حوالي ٢١٠٠٠ وظيفة في كل عام. بالإضافة إلى تفضيل جهات التوظيف بالقطاع الخاص العمالة الوافدة والعُمانيين الذين تلقوا تعليمهم خارج السلطنة، فإنّ عدم التوازن بين مخرجات النظام التعليمي من جهة وفرص العمل المتوافرة من جهة أخرى، سيجعل الأمر أكثر صعوبة بالنسبة للشباب العماني الذين تلقوا تعليمهم داخل السلطنة من حيث العثور على فرص توظيف مناسبة لهم.

التّكاليف والتّمويل

الإنفاق المتكرّر على التّعليم:
تُخصّص سلَطنة عُمان نسبةً عالية من موارد وزاراتها المدنية لقطاع التعليم، ففي عام ٢٠٠٩ بلغ الإنفاق المُتكرّر على التعليم (ويشمل ذلك وزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي، ووزارة القُوى العاملة، وجامعة السلطان قابوس) ٣٧٪ من الإنفاق المتكرر لجميع الوزارات المدنية أو ١٨٪ من إجمالي الإنفاق المتكرر الحكومي. وزاد الإنفاق على التعليم بمعدلات أسرع من معدلات زيادة أعداد الطلاب، الأمر الذي نتجت عنه زيادة في تكلفة كل بند من بنود الإنفاق على التعليم. وحيث إنّ سلطنة عُمان تخصص أصلًا جزءًا كبيرًا من موارد الوزارات المدنية للتعليم، فإنّ مجالات التنمية المستقبلية في هذا القطاع يجب أنْ تعتمد أكثر على المكتسبات التي تتحقق من خلال كفاءة الأداء وعلى التمويل الخاص.

رواتب وأجور الهيئات التدريسية وآليات صرفها:
يُعتبَر الجزءُ المُخصّص من الإنفاق الحكومي لرواتب الهيئات التدريسية وأجورها في سلطنة عُمان عاليًا حسب المعايير الدولية. وتُمثّل تكلفة هذه الرواتب والأجور المدفوعة للهيئات التدريسية أكثر من ٩٠٪ من الإنفاق المتكرر على التعليم في السلطنة مقارنةً بما أُنفق على رواتب المعلمين وأجورهم في عام ٢٠٠٧ في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والذي بلغت نسبته ٦٤٪ (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٢٠١٠). ونتيجةً لذلك يتبقّى جزءٌ قليلٌ من موازنة الإنفاق المُتكرّر لتغطية بنود أخرى غير الرّواتب والأجور، الأمر الذي يؤثر بصورة مباشرة في جودة التعليم في مجالات مثل: الوسائل والمواد التعليمية أو المبادرات التي من شأنها تحقيق الجودة. إنّ معدلات التوظيف العالية للهيئات التدريسية تقود إلى ارتفاع إجمالي الرواتب والأجور في الموازنة، فهنالك أعدادٌ كبيرة من المعلمين مقارنةً بأعداد الطلاب، وأعداد كبيرة من الإداريين مقارنةً بأعداد المعلمين. وارتفع عدد المعلمين والإداريين بمرور الوقت بالرغم من الثبات النسبي في أعداد الغرف الصّفيّة والمدارس والطلاب. ونتيجةً لذلك كان متوسط نسبة المعلم إلى الطلاب في سلطنة عُمان في العام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ أقل من المتوسط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (كانت النسبة في السلطنة ١٠,٦ للتعليم الأساسي مقارنة بنسبة ١٦,٤ للتعليم الابتدائي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)، لكن متوسط عدد الطلاب في الغرفة الصفية كان ٢٧ طالبًا في السلطنة، وهو أكبر من متوسط عدد الطلاب في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حيث كان المعدل ٢١ طالبًا في الغرفة الصفية الواحدة.

صلاحيّات محدودةٌ على مستوى المدارس:
تتوافر أغلب المبالغ الموضوعة تحت تصرُّف إدارات المدارس من عائدات الجمعيّات التعاونية المدرسية باستثناء المبالغ النقدية التي تُخصّص للمدارس لمقابلة بعض المصروفات. وتحتفظ المدارس بنسبة ٨٥٪ فقط من هذه العائدات بينما تُرسَل المبالغ المتبقّية إلى المديريّات العامّة للتربية والتعليم بالمحافظات التّعليميّة. ويتمتّع مديرو المدارس بصلاحيّات محدودة في استخدام الموارد المالية المُخصّصة للمدارس، كما تتوافر للمدارس حوافز قليلة لإطلاق مبادرات ذات صلة بأوضاعها وظروفها الداخلية.

المصادر الخاصّة:
يُعتبَر الإنفاق الخاصُّ على التّعليم منخفضًا في الوقت الحاضر حيث يبلغ ٤,٣٪ من إنفاق الأسرة في العام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٨. وترتفع مُعدّلات الالتحاق بالمدارس الخاصة في جميع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية – ما عدا في المملكة العربية السعودية – بصورة ملحوظة عن هذه المعدلات في سلطنة عُمان. وبلغت نسبة التحاق الطلاب بالمدارس الخاصة التي تُدرّس باللُّغة العربيّة والمدارس الدولية في السلطنة ١٠٪ من إجمالي المسجلين بالمدارس في العام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وكانت نسبة الطلاب المسجلين في المدارس الخاصّة في مملكة البحرين في ذلك العام الدراسي، على سبيل المثال، ٣٠٪ من إجمالي عدد الطلاب الملتحقين بالمدارس. ويعكس ارتفاع عدد الطلاب الملتحقين بالتّعليم قبل المدرسي والتّعليم الجامعي ارتفاع الطلب على التّعليم في سلطنة عُمان. ولأنّ هنالك مجالًا لزيادة المشاركة في الإنفاق على التعليم من المصادر

الخاصّة في مؤسسات التّعليم العالي، فإنّ الاعتماد على التمويل الخاص - إذا لم يُصاحبه نظامٌ لتقديم المساعدات للطلاب - سيكون له آثار اجتماعية عكسية، لأنّ الأسر القادرة فقط تكون أكثرَ قدرة على تحمُّل تكاليف الخدمات التّعليميّة المرتفعة.

تصنيف الموازنة:
من خلال الاطّلاع على موازنة وزارة التربية والتعليم، يتبيّن بصورة واضحة الكيفية التي تُخصّص بها الأموال العامّة، حيثَ إنّها مبنيّة على المدخلات وذات استخدام محدود للتّخطيط والرّصد، طالما أنّ الموارد ليست مُصنّفة حسب الأنشطة الرئيسية أو المراحل الدراسية. ولوجود علاقة بين الأهداف القطاعية وتخصيص الموارد فإنّه من الصعوبة بمكان إجراء تقويم دقيق لفعاليّة الإنفاق وتعزيز ثقافة المحاسبية في قطاع التعليم.

الحوكمة والإدارة

التنسيق بين الوزارات:
تقع مسؤولية تحليل السياسات والتطوير والتدريب وتنمية الموارد البشرية في قطاع التعليم على عاتق عدد من الجهات المختلفة، فبالإضافة إلى وزارة التربية والتعليم تقوم أربع وزارات أخرى بأدوار مختلفة في قطاع التعليم: (١) وزارة التعليم العالي من خلال الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأخرى التابعة لها. (٢) وزارة القُوى العاملة من خلال مراكز التدريب المهني والكليات التقنية العليا. (٣) وزارة الصحة من خلال معاهد التمريض ومعاهد العلوم الصحية. (٤) وزارة التنمية الاجتماعية من خلال برامج تعليم مرحلة الطفولة المبكرة. ومن الصعوبة بمكان تنسيق أهداف وغايات التنمية ومعالجة القضايا التي تتطلب تنسيقًا ومشاركة واتفاقًا بين مختلف الوزارات بدون أن تكون هنالك جهة مركزيّة تتولّى مسؤوليّة تنسيق إعداد السياسات وتطويرها.

إدارة المعلومات:
أنشأت وزارة التربية والتعليم مديرية عامة جديدة لتقنية المعلومات تتولّى مسؤولية إدارة وتقديم المعلومات من خلال البوّابة التّعليميّة الإلكترونيّة الخاصّة بالوزارة. وتُستمَدُّ البيانات الخاصة بقطاع التعليم التي يتم نشرها في موقع البوابة التعليمية الإلكترونية من المعلومات التي يتم الحصول عليها من المصادر المركزية بالوزارة ومن المحافظات التعليمية، وهي بيانات تفصيلية عن المدارس وعن الوزارة بصورة عامة. وتُعتبَر هذه خطوة هامّة نحو الأمام، ويجب أنْ تُقدّم معلومات أكثر دقة وموثوقٌ بمصادرها للجهات التي تضع السياسات التربوية. إن البيانات في الوقت الحاضر لا تصل إلى مستوى طموحات وزارة التربية والتعليم لتحليل وتخطيط ومتابعة النظام التعليمي بصورة كاملة ولدقة قياس التقدم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية. وعلى وزارة التربية والتعليم، بصفة خاصة، العمل مع الوزارات الأخرى ذات الصلة في السّعي نحو تطوير جودة البيانات الإحصائية السكانية والمالية.

إيجاد إطار عام شامل للمؤهّلات الوطنية:
أنشأت وزارة التعليم العالي إطارًا عامًّا للمؤهّلات خاصًّا بمؤسّسات التّعليم العالي، ولكن هذا الإطار العام لا يشمل المؤهّلات الخاصة بالتعليم ما بعد الأساسي والتدريب المهني. وبناءً عليه فإنّ سلطنة عُمان تفتقد إطارًا عامًّا شاملًا للمؤهّلات الوطنية لمقارنة المؤهّلات التعليمية والتدريبية في منظومة مترابطة، وأيضًا لتيسير الانتقال من برنامَج دراسي إلى آخر. ويُمكنَ للإطار العام للمؤهّلات الخاصّ بمؤسّسات التعليم العالي أن يُمثّل نقطة انطلاق قوية لإعداد الإطار العام الوطني الشامل للمؤهّلات.

اللامركزيَة:

تم حديثًا منح مدارس مختارة درجة من الاستقلالية المحدودة، وسُمّيت بمدارس الإدارة الذاتية. وباستثناء جزء بسيط من عائدات الجمعيّات المدرسية يتوافر مجالٌ محدودٌ علَى مستوى المدارس للحصول على موارد ماليةً لاستخدامها في أغراض خاصّة بالمدارس. ومع توافر مزيد من الاستقلالية للمدارس ومدرائها، يُتوقّع أن يتطلّب ذلك مزيدًا من المحاسبية. إنّ السّياسة التي تتّبعها وزارة التربية والتعليم في الوقت الحاضر، والتي تتيح للمحافظات التعليمية قدْرًا أكبر من اَللامركزية في أداء مزيد من المهام تُعتبَر سياسة مناسبة، وكلّما اكتسبت هذه المبادرة مساحة أكبر يُمكن النّظر في منح مزيد من الصّلاحيّات للمحافظات التّعليميّة، بما في ذلك تطبيق بنود الموازنة المالية، وتنفيذ برامج التدريب أثناء الخدمة، وتعيين المعلمين ونقلهم، وتصميم مباني المدارس وإنشاؤها.

مدرسة الإمام الصلت بن سلطان للتعليم العام للبنين
الصفوف (١٠-١٢)
وزارة التربية والتعليم
بالعلم والإيمان نبني عمان
بشراك يا عمان امنا قادمون
وعلمك ما لم تكن تعلم وكان فضل الله عليك عظيما

الطَّريــق إلى الأمــام

إنّ تجاوز التّحدّيات التي تمت الإشارة إليها سابقًا لا يُعتبر أمرًا مستحيلًا. لقد أظهرت سلطنة عُمان حتى الآن القدرة والإرادة السياسية لتحقيق تطوُّر سريع في قطاع التّعليم. وتُحدّد الأجزاء التالية بعض الإجراءات الخاصّة بالسّياسات التّربويّة التي يُمكن استخدامها لتعزيز جودة التّعليم ومواءمته، ولتطوير نظام التعليم العُمانيَ ليصل إلى مستويات عالية من الأداء والكفاءة.

التَّركيز على جودة المخرجات التَّعليميّة

يجب أنْ يكون لتعزيز جودة المخرجات التعليمية الأولوية في المرحلة القادمة من عملية التّطوير، وذلك لتمكين سلطنة عُمان من تطوير قدراتها التّنافسيّة ومساعدتها على تحقيق أهدافها الاقتصادية. إنّ تطوير المخرجات التعليمية للذين تتوافر لهم فرص محدودة بصفة خاصّة (على سبيل المثال: من حيث الخلفية التعليمية للأسرة أو الدخل المادي) سيفيد المجتمع بأكمله. وفي حين يُعتبَر تحسين الجودة عمليّة معقدة وذا أوجه متعددة فإنه يتطلّب بذل جهدٍ مستمر، ويجب على وزارة التربية والتعليم أنْ تولي عناية جادة للمجالات التالية:

طول العام الدراسي:

إنّ إطالة العام الدراسي ليصل عدد أيام الدراسة الفعلية إلى العدد المستهدف رسميًّا، وهو ١٨٠ يومًا، ستوفّر مزيدًا من الوقت للتعلّم، وستجعل النظام التعليمي لسلطنة عُمان أكثر قربًا للمعايير الدولية. إنّ وقت التعليم والتعلّم المفقود في الوقت الحاضر يُمكن تقليله من خلال عدم إلغاء الحصص الدراسية أثناء الامتحانات، ومنع طلاب الصف الثاني عشر من الغياب فترات طويلة عن المدرسة قبل جلوسهم لامتحانات دبلوم التعليم العام. وستُقلّل العودة إلى نظام الامتحان الواحدَ في نهاية العام الدراسي من الوقت المفقود، كما أنّ ذلك سيمنح المديرية العامة للتقويم التربوي مزيدًا من الوقت لتطوير جودة امتحانات دبلوم التعليم العام.

الاستفادة من نتائج الامتحانات:

تقوم المديرية العامة للتقويم التربوي بإعلان نتائج الامتحانات وإرسالها إلى المديريات العامة بالمحافظات التعليمية والمديريات الأخرى بديوان عام الوزارة ذات العلاقة. ويفترض أن تقوم المديرية العامة للتقويم التربوي بالنظر في أمر تقديم تغذية راجعة تفصيلية مباشرة للمعلمين حول الأخطاء الشائعة التي يرتكبها الطلاب في الامتحانات، ويُمكن القيام بذلك بطرق مُتعدّدة بما فيها برامج التدريب في أثناء الخدمة والبوابة الإلكترونية التعليمية. كما أن على المديرية العامة للتقويَم التربوي تعزيز مستوى قدراتها الفنية التي تسمح لها بتنفيذ برنامج طويل المدى للبحث والتقويم.

دراسة أسباب تدنّي تحصيل الطلاب الذكور:

يُمكن أن يتسبب َتدني مستوى تحصيل الطلاب الذكور في إضعاف القدرة التنافسية والإنتاجية لسلطنة عُمان. إنّ دراسة هذه المشكلة والتركيز عليها يتطلّبان إجراء بحوث مركزة وجادة. وبصفة مبدئية يُمكن تنفيذ دراسة تطبيقية لتحديد العوامل الرئيسية التي تؤثر في مستوى تحصيل الطلاب الذكور، على أنْ يتبع ذلك إعداد خطة عمل لمعالجة هذه العوامل.

تطوير المناهج وبناء القدرات:

يُمكن استخدام البيانات الموضوعية حول تحصيل الطلاب بقدر أكبر في عملية تطوير المناهج. ويُمكن للمديرية العامة لتطوير المناهج – التي يتوفر بها عددٌ كبيرٌ من المختصين في التدريس، إضافة إلى وجود عدد محدود من الذين تلقوا تدريبًا مُتخصّصًا في تطوير وتقويم المناهج – أنْ تنفذ برامج تدريبية لموظفيها في مجال إعداد المناهج وتطويرها. وعلى َالمديرية كذلك أنْ تنظر في توسيع دائرة مشاركة جهات أخرى في عملية تصميم المناهج من خلال العمل عن قرب مع الدوائر الأخرى بوزارة التربية والتعليم، والجهات الأخرى المعنية بأمر التعليم، بمن في ذلك المعلمين والمشرفين.

تطوير مناهج اللُغة الإنجليزيّة:
نتيجةً للاهتمام الكبير الذي تُبديه جهات عديدة بمستويات الطلاب في اللغة الإنجليزية، ينبغي للمديرية العامة لتطوير المناهج إعداد إطار عام للغة الإنجليزية بعد إجراء مناقشات مُوسّعة مع الجهات الرئيسية المعنية بهذا الأمر، بمن في ذلك ممثلون لمؤسسات التعليم العالي، والجهات المعنية بالتوظيف، وموظفو وزارة التربية والتعليم الذين لديهم صلة بهذا الموضوع. ويجب أن تُحدّد عملية المناقشات التي يتم إجراؤها، الأهمية النسبية للجوانب الرئيسية لتعلُّم اللغة الإنجليزية مثل مهارات القراءة (وتشمل القراءة من أجل الاستيعاب)، والكتابة، ومهارات الإنصات والمخاطبة. وسيتم تغيير أساليب التدريس والتقويم المُتّبعة في الوقت الحاضر نتيجة للتعديلات التي سيتم إدخالها على المناهج كنتيجة لهذه المناقشات.

ثقافة المعايير العليا (تحقيق مستويات أداء عالية):
ينبغي للمديرية العامّة لتطوير المناهج الاستمرار في خطة وضع أهداف أو معايير أداء واقعية لكل صفّ دراسيّ. ويجب تشجيع المعلمين على رصد مستويات التعلُّم ومتابعتها وتقديم تغذية راجعة للطلاب وأولياءِ الأمور. كما يجب إيلاء اهتمام أكبر لتدريس مهارات التفكير العليا وتقويمها داخل الغرف الصّفّيّة وفي الامتحانات العامة. وعلى وزارة التربية والتعليم القيام بإجراءات لزيادة فهم أولياء الأمور للمستويات التي يتوقعون أن يُحقّقها أبناؤهم وللطرق التي يُمكن بها أنْ يتفاعل أولياء الأمور وأبناؤهم ومعلموهم.

رصد المستويات التّعليمية ومتابعتها:
كجزء من التّحرُّك نحو تطوير مستويات أداء الطلاب، على وزارة التربية والتعليم تعزيز قدراتها لمتابعة المستويات التي يُحقّقها الطلاب ورصدها من خلال تنظيم اختبارات وطنية ذات كفاية فنية لتقويم مستويات إنجازات الطلاب، وتقديم تقارير بذلك إلى واضعي السياسات التربوية. كما يتطلب من وزارة التربية والتعليم اتخاذ الخطوات اللازمة لتطوير الكيفية التي يستخدم بها المعلمون إجراءات التقويم في الوقت الحاضر وذلك من خلال: (١) تبني طرق أخرى لتدريب المعلمين أثناء الخدمة بدلاً من النموذج المُتّبع في الوقت الحاضر الذي يقوم على النظام الهرمي (كاسكيد). (٢) الاقتصار في حفظ السّجلّات الخاصة بالتقويم على الجوانب التي يُعتقد أنّها مفيدة للتقويم التكويني. (٣) تشجيع الاستخدام المنتظم لنتائج التقويم لأغراض تشخيصية. (٤) التّأكُّد من أنّ المعلمين يستخدمون معايير واقعية (تم إعدادها بالتشاور مع المديرية العامة لتطوير المناهج) لتقويم مستويات الإنجاز التي يُحقّقها الطلاب.

التّوسُّع في معدّل الالتحاق بالتّعليم في بعض المجالات

بالرّغم من أنّ معدّل الالتحاق بالتّعليم قد زاد بصورة ملحوظة في سلطنة عُمان، حيث بلغ معدل إجمالي الالتحاق ٩٨٪ تقريبًا بالتّعليم الأساسي، و٨٦٪ بالتّعليم ما بعد الأساسي، إلّا أنّه لا تزال هنالك إمكانية لزيادة هذه المعدلات في مجالات تعليم مرحلة الطفولة المبكرة، وتعليم ذوي الإعاقة، وتعليم الكبار.

التعليم في مرحلة الطُفولة المُبكّرة:
سيكون من المناسب لوزارة التربية والتعليم أنْ تسعى نحو التّوسُّع في تعليم مرحلة الطفولة المبكرة، وبصفة خاصة للفئات الفقيرة في المجتمع وللأطفال الذين يعيشون في المناطق الريفية. وستكون هنالك حاجة إلى زيادة الاستثمار الحكومي لضمان توفير فرص متساوية للأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة للحصول على هذا النوع من التعليم. ويجب على وزارة التربية والتعليم، بصفة خاصة، تفعيل الموارد المالية والبشرية لزيادة عدد صفوف التهيئة (الصفوف التحضيرية) الملحقة بمدارس التعليم الأساسي بالمناطق الريفية. ويجب أنْ يعمل بهذه الصفوف معلّمون ومعلّمات أكفاء بشروط عمل مناسبة، وذلك لتطوير جودة هذا البرنامج وتعزيزه. وفي البداية يُمكن أن يكون التّوسُّع في صفوف التهيئة مقصورًا على صفّ واحد قبل الصف الأول الأساسي، وكبديل لهذا (أو بالإضافة إليه) يُمكن دراسة تجارب الدول الأخرى في هذا الموضوع لتحديد الطريقة المناسبة للتّوسُّع في تقديم خدمة تعليم مرحلة الطفولة المبكرة في سلطنة عُمان، مثل استخدام مشروع الكوبونات لتمويل الالتحاق بمرحلة التعليم ما قبل المدرسي بالمدارس الخاصة بأسعار يُتّفق عليها -

بالرّغم من أنّ هذه الآليّة تخضع في الوقت الحاضر لجدل ونقاش في الأدبيات المهنية – كما يُمكن للحكومة إعداد استراتيجية شاملة وقابلة للتنفيذ لتعليم مرحلة الطفولة المُبكِّرة مرتبطة برؤيةٍ شاملة للتعليم.

تعليمُ ذوي الإعاقة:
على وزارة التربية والتعليم النظر في إعداد استراتيجية وطنية مناسبة لتعليم ذوي الإعاقة، وذلك بالتعاون مع وزارة الصحة ووزارة التنمية الاجتماعية. ويجب أنْ تتضمّن الخطوات التمهيدية الرئيسية: (١) إنشاء آليات لتحديد الأطفال ذوي الإعاقة وتقييم أوضاعهم. (٢) جمع بيانات دقيقة حول احتياجات هؤلاء الأطفال. (٣) توفير فرص تدريب مناسبة للمعلمين الذين يتولون مسؤولية تدريس ودمج الطلاب ذوي الإعاقة في المجتمع المدرسي.

تعليم الكبار:
إنّ إجراء عمليّات تقويم موضوعية لمناهج تعليم الكبار، واحتياجات الدّارسين الكبار، والطلاب الذين انقطعوا عن الدراسة بالنّظام التّعليمي الرّسميّ، سيُساعد في توفير معلومات قيّمة يُمكن استخدامها في تطوير الخدمات التعليميةَ التي تُقدّم في الوقتَ الحاضر في مجال تعليم الكبار. ويجب التوسع في هذه الخدمات لتشمل المزيد من الأشخاص الذين يحتاجون إلى برامج تعليم الكبار، وبصفة خاصة الذكور من المواطنين. وسيحتاج مثل هذا التّوسُّع إلى توفير معلّمين مدرّبين بصورة جيدة ويعملون بأوضاع عمل مناسبة.

إعداد معلمين يمتلكون مهارات التدريس المناسبة

توفير المعلمين:

من أجل ضمان توفر تدريس ذي جودة بالمدارس، هنالك حاجة إلى توفير عدد كاف من المعلمين، وتصميم نظام كفء لتوزيعهم، والتأكّد من امتلاكهم معرفة مناسبة بمحتوى المواد الدراسية التي يُدرّسونها ومهارات طرائق تدريسها، وسيتطلّب ذلك متابعة ورصدًا مستمرّين ووضع تقديرات لأعداد المعلمين الذين يتركون المهنة وموازنة أعداد الطلاب المقبولين بمؤسسات إعداد المعلمين من جهة والأعداد المطلوبة المتوقعة من المعلمين من جهة أخرى.

توزيع المعلمين:
بالإمكان إعادة النظر في سياسة توزيع المعلمين المتبعة حاليا، بغية تقليل الاعتماد على المعلمين الوافدين في المحافظات البعيدة، ومن ذلك أن تصرف علاوات إضافية مجزية لمعلمي المدارس البعيدة على أن يتم تحديدها بدقة. وقد يسهم تمديد مدة بقاء المعلم في المدرسة قبل إمكانية تقدمه بطلب النقل في تحسين الاستمرارية في تلك المدارس. ويمكن إعطاء أفضلية أكبر للمرشحين من المناطق البعيدة عند التحاقهم لأول مرة بدورات تدريب المعلمين وخلال التوظيف.

نُظُمُ التّدريس ولوائحها:
يجب إعداد نُظم ولوائح لإعداد وتدريب المعلمين لتطوير جودة واتساق برامج إعداد المعلمين في المؤسسات الحكومية والخاصة. وسيساعد هذا الأمر في ضمان ما يلي: (١) برامج إعداد المعلمين قبل الخدمة بحيث تتوافق مع المناهج الدراسية التي سيقومون بتدريسها بعد التخرج (٢) تطوير وتنمية مهارات وطرائق التدريس يجب أن يُمنح الأولوية في برامج إعداد المعلمين. ويُمكن إتخاذ الإجراءات التي تضمن أنّ المهارات العملية في التدريس تُعطى وزنًا أكبر ويتم تضمينها بصورة أفضل في برامج إعداد المعلمين قبل الخدمة.

جودة التدريس:
سيتطلّب تطوير جودة التدريس أنْ يُعاد التّركيزُ في عمل المعلمين على التّعليم والتعلّم. وللقيام بذلك يجب تبسيط نظام التقارير والتقويم المُطبّق حاليًا، وتوفير وقت كاف للتدريس، كما يُمكن إعادة التوازن بين أنظمة

الإشراف والمتابعة والتقويم؛ لإعطاء الأولوية لأداء المعلم داخل الغرف الصفية على الأعمال الإدارية الورقية. وفي داخل الغرف الصفية يُتوقّع من المعلمين أن يعطوا الأولوية لتدريس موضوعات المنهج، ويستخدموا الوقت الذي يتوفر لهم بعد الحصص الدراسية في ممارسة الأنشطة اللّاصفِّيّة من قبل الطلاب كلّما كان ذلك ممكنًا.

التّدريب في أثناء الخدمة:
يُمكن توفير برامج التنمية المهنية المستمرّة أثناء الخدمة لتعزيز التركيز على التعليم والتعلّم، ويجب أنْ تعطى الأولوية في برامج التدريب أثناء الخدمة للبرامج التدريبية ذات الصلة بالتعليم والتعلّم، وبصفة خاصة تلك التي تشتمل على المهارات التطبيقية داخل الغرف الصّفيّة. وعلى المعلّمين ذوي الخبرة تنفيذ مثل هذه البرامج التدريبية. وتُشير التّجارب الدولية في هذا المجال إلى أنّ تبادل الخَبرات بين المعلمين يُعتبر استراتيجية فعّالة في تطوير برامج التدريب أثناء الخدمة وتنميتها. وبناء على ذلك يجب تشجيع إنشاء جمعيّات المعلمين بالمحافظات التعليمية حسب تخصُّصاتهم، حيث تُتاح الفرصة للمعلمين الذين يدرسون المادة الدراسية نفسها لتبادل خبراتهم وتجاربهم ومناقشة الممارسات التدريسية التي يُنفِّذونها داخل الغرف الصّفِّيّة.

تعزيزُ العلاقة بين التّعليم وسوق العمل

الربط بسوق العمل:
إنّ العلاقة بين التعليم ما بعد الأساسي، والتعليم العالي، والجهات التي تُعنى بالتوظيف، تحتاج لأن تكون مترابطة ومتينة، وذلك من أجل تحسين مستوى ملاءمة التعليم لسوق العمل، وملبيةً لاحتياجاته، فعلى سبيل المثال: يُمكن لجهات التوظيف ومؤسسات التعليم العالي أنْ تُوضّح المهارات والاتجاهات التي تتوقع توافرها لدى خريجي المدارس، على أنْ تتم توعية الطلاب وأولياء الأمور والمعلمين بهذه التّوقُّعات.

المناهج في المؤسسات التّعليميّة:
هنالك حاجة لمراجعة مناهج التعليم ما بعد الأساسي والمستويات المتوقع تحقيقها من قبل الطلاب في هذه المرحلة، وذلك لتعزيز المواءمة بين التعليم من ناحية وسوق العمل من ناحية أخرى. وعند إدخال المزيد من المهارات التي يتطلبها سوق العمل في مناهج التعليم الأساسي فإنّه سيكون من الضروري إيجاد الحلول لتجنب اختيار الطلاب مهارات بعينها في هذه السن المبكرة، والسماح لهم بتنمية مجموعة كبيرة من المهارات والكفايات التي تتلاءم ورغباتهم واستعدادهم. أمّا في مرحلة التعليم ما بعد الأساسي فإنّ تقليل الفصل بين المسارين الأكاديمي والمهني سيُساعد في تسهيل عملية الانتقال إلى سوق العمل وتزويد خريجي كلا المسارين بقدرٍ أكبر من المهارات التي يتطلبها هذا السوق. وقد يتطلب تحقيق هذا الأمر **تعاونًا بين وزارة التربية والتّعليم ووزارة القوى العاملة ووزارة التعليم العالي، لرفع مستوى المقررات المهنية، والإعتراف بالكفاءة ذات الصلة بالوظائف في سوق العمل، وإنشاء روابط بين التعليم ما بعد الأساسي والتعليم المهني، وتجنب الاختيار المبكر للتخصصات المهنية والوظيفية من قبل الطلاب.** وحيث إنّ الاقتصاد العُماني يشهد تطوراً مستمراً، وتتزايد قدرته التنافسية في الأسواق الإقليمية والدولية، فإنّ الطلب سيكون عاليًا جدًّا على المهارات الأكاديمية والعملية، وبصفة خاصة مهارات التفكير العليا. وتشمل هذه المهارات القدرة على تعلّم أشياء جديدة بسرعة، والاتجاهات الإيجابية نحو العمل، والقدرة على حل المشكلات، وعلى العمل ضمن فريق. ويُمكن أنْ يكون إدخال الخبرة العملية ضمن البرامج الدراسية جزءًا من عملية تطوير مناهج المهارات الحياتية؛ بهدف تحسين فرص الحصول على عمل بالنسبة إلى الطلاب.

المرونة:
طالما أنّ النظام التعليمي يسعى ليكون أكثر استجابةً لاحتياجات المتعلّمين واحتياجات سوق العمل، فإنّه من الضّروريّ توفير قدر أكبر من المرونة. إنّ وضع آليات تسمح للمتعلمين بتأجيل تخصصهم في مسارات معينة، وبتغيير مَساراتهم بعد التخصص، وبالعودة إلى التعلّم النظامي بعد اكتساب الخبرة العملية، يُمكن أن يجعل

النظام التعليمي يتّصف بالمرونة. ويُمكن لمثل هذا النظام التعليمي المرن أنْ يُيسّر عملية التعلُّم مدى الحياة، والسماح للأفراد بتكييف تعليمهم حسب احتياجاتهم. إنّ توسيع مفهوم الإطار العام للمؤهلات الخاص بمؤسسات التعليم العالي ليشمل مجمل النظام التعليمي والتدريبي سيكون بمثابة خطوة مهمة في تعزيز المرونة إلى المستوى المرغوب تحقيقه.

المضامين الإداريّة والماليّة

تبنّي موازنة قائمة على المخرجات:
إنّ تغيير طريقة إعداد الموازنة من نهج قائم على المدخلات إلى نهج قائم على المخرجات سيُحوّل الموازنة إلى أداة إدارية وآلية من آليات السياسات التربوية، وسيُمكّن ذلك وزارة التربية والتعليم من تقييم التكاليف الخاصّة بتحقيق نتائج معينة. بالإضافة إلى ذلك فإن ربط الموازنة بإطار عام لإنفاق متوسط المدى سيسمح بأنْ تُحقّق مخرجات محدّدةً لتصل إلى أقصى ما يمكن تحقيقه منها من خلال زيادة مستوى التنبؤ بالموارد التي تكون هنالك حاجة إليها لتحقيق أهداف محددة.

تتبُّع مسار المال الحكومي:
سيكون من المفيد إجراء دراسة لتحليل الكيفية التي يتم فيها أوجه الإنفاق المخصص لوزارة التربية والتعليم من أجل وصوله للجهات المستهدفة. ويُمكن أنْ يوفر ذلك صورة عامة ودقيقة توضح أوجه عدم الكفاءة والعقبات التي تواجه قطاع التعليم. **بالإضافة إلى تتبُّع ورصد الموارد المالية من وزارة المالية إلى وزارة التربية والتعليم على المستوى المركزي ومستوى المحافظات ومستوى المدارس، فإنّ تدفق الموارد البشرية والعينية يجب تسجيله ومتابعته لتوضيح الكيفية التي يتم بها توظيف هذه الموارد حتى تصل إلى المستفيدين من الخدمات التعليمية في نهاية المطاف.**

مراجعة الرواتب والأجور:
يُمكن أن يؤدي إجراء مراجعة شاملة لنظام الرواتب والأجور للهيئات التدريسية والإدارية إلى تحقيق نتائج إيجابية في مجال تمويل قطاع التعليم. ويجب أنْ تُركّز المراجعة، بصفة خاصة، على نسبة المعلم إلى عدد الطلاب، ونسبة عدد الإداريين إلى عدد المعلمين (يُفضَّل أن تكون كلتاهما حسب المعايير الدولية). ويُمكن أنْ يؤدي ذلك إلى تحقيق نقلة في توفير موارد مالية أكثر للوصول إلى مدخلات نوعية وتقديم الدعم للمبادرات الجديدة في قطاع التعليم. ويجب مراجعة سياسات الرواتب والأجور لمعرفة ما إذا كان يُمكن تطبيق نظام الحوافز في نظام الرواتب والأجور، وفي الوقت نفسه المحافظة على الالتزام بقانون ولوائح الخدمة المدنية، فعلى سبيل المثال يُمكن ربط بعض العلاوات بنتائج أداء الهيئة التدريسية، وبالتالي يُمكن تقديم علاوة أو حافز مقابل الأداء الجيد، كما يُمكن - أيضًا - إدخال بعض الديناميكيّة في نظام الرواتب، حيث إنّ العامل الوحيد الذي يُحدّد مستوى الراتب هو الأقدمية فقط. وربّما يُمكن النظر أيضًا في إمكانية ربط العلاوات بمستوى صعوبة الظروف والأحوال التي تؤدّى فيها مهام الوظيفة.

الاستقلال الماليُ للمدارس:
ربّما تنظر وزارة التربية والتعليم في منح مزيداً من الاستقلال الماليّ للمدارس من أجل تحقيق قدراً أكبر من التطوير وتعزيز مفهوم اللامركزية. إنّ مديري عموم المحافظات التعليمية، وهم في موقع أقرب إلى الحقل التربوي، قد يكونون في وضع يُمكّنهم من اتخاذ قرارات أكثر دقّة فيما يتعلق بتخصيص الموارد المالية، فعلى مستوى المدارس فإن منح مديري المدارس سلطات أكبر في التّصرُّف في موارد مالية أكبر سيجعل الممارسات والإجراءات المدرسية ذات صلة أكبر بالظروف المحلية لكل مدرسة. إنّ منح مزيداً من الصلاحيات لمختلف المستويات اللامركزية فيما يتعلق بالشؤون المالية - بشرط أنْ يصاحب ذلك إجراءات حاسمة تحقق الشفافية - سيسهم في تعزيز المحاسبية والكفاءة في استخدام الموارد المالية.

تعزيز التعاون بين الوزارات وإعداد استراتيجية وطنية للتعليم:
يُعتبر التعليم استراتيجية وطنية رئيسية يتجاوز نطاقها وزارة واحدة. ومن أجل بناء استراتيجية مترابطة ومتكاملة للتعليم تستدعي الحاجة تعاونًا وثيقًا بين الوزارات المعنية، وهي: وزارات التعليم العالي، والقوى العاملة، والتنمية الاجتماعية، والصحة، والمالية. إنّ إنشاء جهة عليا تضم ممثلين من هذه الوزارات والجهات المعنية الأخرى، بما فيها القطاع الخاص، يُمكن أنْ يقود برامج التنمية في هذا القطاع. وسيكون من الضروري وجود تعاون بين الوزارات والجهات المعنية في مجالات مثل مراجعة المناهج لتعكس الاحتياجات المتغيرة للمجتمع وسوق العمل.

إنشاء برنامج للتدريب على الشؤون الإدارية:
على وزارة التربية والتعليم النظر في أمر إنشاء برنامج لمنح شهادة الدبلوم في الدراسات الإدارية ومهارات القيادة، وذلك بالتعاون مع معهد الإدارة العامة وجامعة السلطان قابوس من أجل المساهمة في تطوير القدرات الإدارية وتنميتها لكبار الموظفين في قطاع التعليم. ويُمكن تنفيذ هذا البرنامج التدريبي من خلال مجموعة متنوعة من النماذج المرنة، بما في ذلك المحاضرات داخل الغرف الصّفّيّة والمناقشات والدراسة عبر شبكة الإنترنت.

اللّامركزيّة والإدارة الذّاتيّة المدرسيّة:
يُمكن لوزارة التربية والتعليم النظر في أمر توسيع برنامج الإدارة الذاتية المدرسية ليشمل جميع المدارس بما فيها مدارس الحلقتين الأولى والثانية بالتعليم الأساسي. كما يُمكن تعميق وتوسيع منح المديريات العامة وإدارات التربية والتعليم بالمحافظات مزيدًا من السلطات والصلاحيات وتحقيق مفهوم اللامركزية في تولي المسؤوليات. ويتم وضع الخطط الخاصة بهذه التغييرات وتنفيذها تدريجيًّا على مراحل بالتزامن مع اتخاذ إجراءات مناسبة في مجال تنمية القدرات والمحاسبية وتطويرها.

نظام شامل للمعلومات سهل الاستخدام:
يُمكن لوزارة التربية والتعليم التوسع في توظيف البوابة التعليمية الإلكترونية، واستخدام هذه الأداة لبناء نظام أكثر شمولية بحيث يُزوّد جهات اتخاذ القرارات ببيانات ومؤشرات دقيقة حول قطاع التعليم. وسيُعزّز هذا النظام من عملية اتخاذ القرارات المبنية على المعلومات والأدلة، كما أنّه سيُمكّن من تطوير القدرة على متابعة التّقدُّم الذي يتحقّق في مختلف جوانب النظام التعليمي، والمساعدة في اتخاذ إجراءات تُخفّف من حدّة النتائج المترتبة على عدم تحقيق التّقدُّم حسبما هو مُخطّط، والمساعدة أيضًا في إعداد تنبؤات دقيقة لأغراض التخطيط.

جودة البيانات:
إنّ جمع البيانات الدقيقة ذات الصلة بالنظام التعليمي وتحديثها دوريًّا، وبصفة خاصة المعلومات حول الأطفال غير العُمانيين، سيُساعدان على رصد ومتابعة وتقييم مخرجات السياسات التربوية، بما في ذلك التقدم الذي يتم نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع.

خاتمة

حقق قطاع التعليم في سلطنة عُمان إنجازات ملحوظة وتقدمًا مشهوداً منذ عام ١٩٧٠، وبصفة خاصة في مجال التوسع في فرص الالتحاق بالتعليم، وإعداد هيئات تدريس عُمانية، وبناء قطاع للتعليم العالي. وتحققت هذه الإنجازات نتيجة للإرادة الحكومية القوية، والسياسات الفعّالة، واستمرار تخصيص الموارد المالية لهذا القطاع. ولا يزال هنالك بعض التحديات التي تتمثل بصورة رئيسية في رفع مستوى جودة مخرجات التعلُّم لتماثل أعلى المعايير الدولية. إنّ تحديد معايير عليا للتعلُّم (مستويات أداء) وبصفة خاصة مهارات التفكير العليا، يُعتبَر خطوة مهمة نحو تحقيق هدف سلطنة عُمان لتكوين نظام اقتصادي حديث وقائم على المعرفة، وذي قدرة تنافسية على المستوى الدولي. ويتطلّب تحقيق قفزة كبيرة في مجال الجودة استمرار توفر الإرادة السياسية، والتخطيط الدقيق، وتوفير الموارد المالية المستدامة. ومع ذلك فإنّ الإنجازات التي تحقّقت في قطاع التعليم خلال الأربعين عامًا الماضية تُعطي الثقة بأنّ سلطنة عُمان قادرة على مواجهة هذه التّحدّيات.

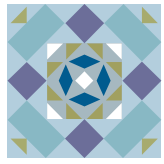

الملحق

الملحق (أ)
مصفوفة التوصيات الخاصة بالسياسات التربوية لوزارة التربية والتعليم

	توصيات خاصة بالسياسات التربوية	المبررات	بالتعاون مع	الإطار الزمني
أ. التركيز على الجودة				
أ.١	**زيادة وقت الطالب المخصص للتعلم الفعلي**			
أ.١.١	تحقيق الهدف الخاص بجعل العام الدراسي ١٨٠ يومًا. ولتحقيق هذا الهدف يجب على وزارة التربية والتعليم: ١. تمديد الفصل الدراسي لتعويض أيام الدراسة المفقودة. ٢. مواصلة التدريس للصفوف ١-١١ قبل امتحانات الصف الثاني عشر وفي أثنائها. ٣. تطبيق امتحانات الصف الثاني عشر مرة واحدة في نهاية العام الدراسي. ٤. التأكد من أنّ المعلمين يعطون الأولوية لموضوعات المنهج، على أن تنفذ الأنشطة اللاصفية بعد انتهاء الحصص الدراسية.	يمتد العام الدراسي المعلن رسميًا إلى ١٨٠ يومًا، إلا أنّ أيام الدراسة الفعلية أقل من ذلك بكثير، بسبب إغلاق المدارس للمناسبات والأعياد والعطلات الرسمية، وبسبب الاستعانة بالمعلمين كمراقبين في امتحانات شهادة دبلوم التعليم العام، الأمر الذي ينتج عنه إلغاء الحصص بالنسبة إلى الصفوف الأخرى.		قصيرة المدى
أ.٢	**تطوير ثقافة معايير التعلُم العليا بحيث تكون متسقة مع المناهج والامتحانات العامة**			
أ.٢.١	وضع أهداف تعلُم واضحة وواقعية لكل صف دراسي، وتشجيع المعلمين على متابعة ورصد التعلُم بصورة منتظمة.	إطلاع الجهات المعنية على أهداف التعلم الواضحة والواقعية يُمكن أنْ يرفع من مستوى جودة التعلُم.		قصيرة المدى.
أ.٢.٢	تطوير محتوى الامتحانات لزيادة تقويم مهارات التفكير العليا.	القدرة على التنبؤ بمحتوى أسئلة الامتحانات العامة يُمكن أنْ يُشجّع الطلاب على الحفظ والاستظهار بدلًا من تنمية مهارات التفكير العليا لديهم.		متوسطة/ طويلة المدى.
أ.٢.٣	توفير تغذية راجعة منتظمة وواقعية لأولياء الأمور، وربط المعلومات المناسبة حول إنجازات الطلاب بالمعايير الوطنية.	لا توجد صلة بين مستوى التحصيل الحقيقي للطلاب من جهة وثقتهم في قدراتهم من جهة أخرى.		قصيرة المدى.
أ.٢.٤	تقديم الدعم لمزيد من تطوير نظام الرصد والمتابعة المنتظمة لمستويات التحصيل التي يحققها الطلاب، وذلك للحصول على بيانات صحيحة وموضوعية يستفيد منها واضعو السياسات التربوية.	يفتقد واضعو السياسات التربوية للبيانات ذات الجودة العالية وفي الوقت المناسب حول تحصيل الطلاب في تحقيق أهداف التعلُم.		متوسطة/ طويلة المدى.
أ.٢.٥	تحليل نتائج الامتحانات لتحديد صعوبات التعلُم ومعالجتها، وتحديد مجالات محددة في المواد الدراسية لتضمينها، والتركيز عليها في برامج التدريب أثناء الخدمة.	يتلقى مديرو العموم نتائج الإمتحانات العامة، إلّا أنّ البيانات لا تُستخدم كأداة تعلُم.		قصيرة المدى.
أ.٢.٦	تقديم الدعم للبحوث وبرامج التقويم طويلة المدى التي ينفذها موظفو المديرية العامة للتقويم التربوي وذلك لرفع مستوى جودة نظام الامتحانات ولتقديم تغذية راجعة لواضعي السياسات التربوية والجهات المعنية الأخرى.	يمتلك عدد قليل من موظفي المديرية تدريبًا فنيًا في الجوانب الرئيسية الخاصة بإعداد الأوراق الامتحانية وإجراء البحوث حولها وتقويمها.		متوسطة/ طويلة المدى
أ.٢.٧	تنفيذ برنامج أنشطة لتطوير التقويم المستمر من خلال إنشاء لجان لمراجعة عمليات الفحص والتدقيق.	تُعتبر عمليات الفحص والتدقيق مكونًا مهمًا لتحقيق فعالية التقويم المستمر، وتفتقد هذه العملية الدقة في الوقت الحاضر في سلطنة عُمان.	المدارس/ المعلمون	قصيرة المدى
أ.٢.٨	النظر في الاتجاهات الدولية في مجال تطوير المناهج، ودراسة تجارب الدول الأخرى وخبراتها في موضوعات المناهج، ونظم التقويم والإمتحانات الدولية/الوطنية لتحديد المجالات التي يُمكن أن تُسهم في تطوير جودة المناهج العمانية.	خبرات الدول الأخرى وتجاربها يُمكن أن تعزز من عملية تطوير المناهج.		قصيرة المدى
أ.٢.٩	تطوير الكفاية الفنية لموظفي المديرية العامة لتطوير المناهج في مجال إعداد المناهج وتطويرها. النظر في إمكانية إنشاء علاقة ارتباط بمركز مرموق على الصعيد الدولي.	تم استقطاب معظم موظفي المديرية العامة لتطوير المناهج من العاملين في مهنة التدريس، وبالتالي فإنّهم يفتقدون تدريبًا رسميًا في مجال إعداد المناهج وتطويرها وتقويمها.	وزارة التعليم العالي	قصيرة المدى

قصيرة المدى: يتم التنفيذ خلال خمس سنوات. متوسطة/طويلة المدى: يتم التنفيذ في فترة أطول من خمس سنوات.

	توصيات خاصة بالسياسات التربوية	المبررات	بالتعاون مع	الإطار الزمني
أ.٣	**دراسة تدني مستوى الإنجازات التي يُحقّقها الطلاب الذكور ومعالجتها**			
أ.٣,١	زيادة وعي أولياء الأمور بالفجوة التي توجد بين الذكور والإناث في مستويات الأداء، وتحديد توقعات أداء أعلى بالنسبة إلى الطلاب الذكور.	توضح الدراسة الدولية في الرياضيات والعلوم لعام ٢٠٠٧ (TIMSS ٢٠٠٧) أنّ الفجوة في الأداء بين الإناث والذكور كانت هي الأعلى بين الدول المشاركة. ويُمكن عزو أسباب تلك الفجوة إلى الكيفية التي يستخدم بها الذكور أوقات فراغهم خارج المدرسة وإلى التعليم الذي تلقوه في طفولتهم.	أولياء الأمور والمدارس	قصيرة المدى
أ.٣,٢	تزويد الطلاب وأولياء أمورهم بتقارير تقويم أداء تتصف بالواقعية والمصداقية.	بالرغم من ضعف نتائجهم في الدراسة الدولية في الرياضيات والعلوم (TIMSS ٢٠٠٧) يمتلك الطلاب الذكور ثقة عالية غير مبررة في إنجازاتهم الأكاديمية.	المدارس والمعلمون	قصيرة المدى
أ.٣,٣	إجراء دراسة تجريبية شاملة لتحديد العوامل الرئيسية التي تؤثر في تدني الإنجازات التي يحققها الطلاب الذكور.	الموضوعات الرئيسية التي تؤثر في تدني مستويات أداء الطلاب الذكور غير مفهومة جيدًا.		قصيرة المدى
أ.٤	**زيادة مشاركة أولياء الأمور والمجتمع في التعليم**			
أ.٤,١	إطلاق حملة عامة لتوعية أولياء الأمور بدورهم في تعزيز تنمية قدرات واتجاهات أبنائهم نحو التعلُّم وتحقيق الإنجازات.	يُعتبر المنزل عاملًا مهمًا في تحقيق التنمية الشاملة للأبناء. يُمكن لأولياء الأمور ممارسة القراءة لأبنائهم ومتابعة أدائهم للواجبات المنزلية، وتنظيم أنشطتهم اللاصفية، وتشجيعهم على المواظبة على الذهاب إلى المدرسة.	المدارس وأولياء الأمور	قصيرة المدى
أ.٤,٢	تشجيع المشاركة الإيجابية لأولياء الأمور في الحياة المدرسية من خلال مجالس الآباء والمعلمين.	بهذه المشاركة يستطيع أولياء الأمور أنْ يفهموا التوقعات التي تحددها المدرسة لأداء الطلاب، ويُمكن لأولياء الأمور أيضاً أنْ يطوروا من مفاهيم الطلاب نحو أهمية الأنشطة والأعمال المدرسية.	المدارس	متوسطة/ طويلة المدى
ب - توسيع المشاركة في مجالات محددة				
ب.١	**التوسع في توفير تعليم مرحلة الطفولة المبكرة**			
ب.١,١	التوسع في التعليم بمرحلة الطفولة المبكرة الذي تُموِّله الحكومة.	تبين البحوث الدولية أهمية تعليم مرحلة الطفولة المبكرة. ويتصف هذا النوع من التعليم بانخفاض معدلاته في سلطنة عُمان، إلاّ أنّ النمو في توفيره من قبل القطاع الخاص يعكس الطلب المتزايد عليه.		متوسطة/ طويلة المدى
ب.١,٢	استهداف المحافظات ذات الأداء التعليمي الضعيف في المقام الأول.	فوائد تعليم مرحلة الطفولة المبكرة تُعتبر في العادة ذات أهمية جوهرية للأطفال من الأسرة الفقيرة والأقل تعليمًا.		قصيرة المدى
ب.١,٣	إعداد استراتيجية لتعليم مرحلة الطفولة المبكرة ترتبط برؤية شاملة للتعليم تتضمن رؤية تشخيصية طويلة المدى، وخطة استراتيجية قصيرة – متوسطة المدى وترتيبات خاصة بتنفيذها.	سيضمن وجودَ استراتيجية وطنية تُنسِّق جهود جميع الجهات المعنية حدوثُ توسُّع في هذا النوع من التعليم وتطويره.	جميع الجهات المعنية	قصيرة المدى
ب.٢	**التوسع في تعليم ذوي الإعاقة**			
ب.٢,١	إعداد استراتيجية وطنية متناسقة لتعليم ذوي الإعاقة.	إعداد استراتيجية وطنية لتنسيق جهود جميع الوزارات المعنية (وتشمل وزارة الصحة، ووزارة التنمية الاجتماعية) ستضمن إدارة شؤون تعليم ذوي الإعاقة بصورة متسقة ومترابطة.	وزارة الصحة ووزارة التنمية الاجتماعية	قصيرة المدى
ب.٢,٢	إنشاء آليات لتحديد وتقويم الأطفال ذوي الإعاقة.	لا توجد في سلطنة عُمان في الوقت الحاضر آليات كافية لتحديد وتقويم الأطفال ذوي الإعاقة.	وزارة الصحة ووزارة التنمية الاجتماعية	قصيرة المدى

قصيرة المدى: يتم التنفيذ خلال خمس سنوات. متوسطة/طويلة المدى: يتم التنفيذ في فترة أطول من خمس سنوات.

	توصيات خاصة بالسياسات التربوية	المبررات	بالتعاون مع	الإطار الزمني
ب.٢,٣	جمع بيانات موثوق بها حول الحاجة إلى تجهيزات ومرافق تعليمية لخدمة الأطفال ذوي الإعاقة.	عدم توافر بيانات موثوق بها حول هذه التجهيزات والمرافق يعوق وضع استراتيجية مناسبة لتطوير تعليم ذوي الإعاقة.	وزارة الصحة و وزارة التنمية الاجتماعية	قصيرة المدى
ب.٤,٣	توفير تدريب مناسب لمعلمي المدارس الحكومية المسؤولين عن دمج الطلاب ذوي الإعاقة مع غيرهم من الطلاب.	يتلقى المعلمون في الوقت الحاضر تدريبًا محدودًا لتكييف طرق التدريس لتلائم الطلاب ذوي الإعاقة الذين يدرسون مع غيرهم من الطلاب في صفوف الدمج.	وزراة التعليم العالي	متوسطة/ طويلة المدى
ب.٣	**تحسين جودة تعليم الكبار**			
ب.١,٣	تقويم مناهج تعليم الكبار وطرق تدريسها، وإجراء تقويم لاحتياجات الكبار التعليمية واحتياجات المنقطعين عن الدراسية النظامية المستهدفين ببرنامج تعليم الكبار وبصفة خاصة الذكور.	يتصف برنامج تعليم الكبار الحالي بمحدوديته، وتوجد به مشاكل في جذب المعلمين الأكفاء، ويعاني من قلة عدد الملتحقين به من الذكور.		قصيرة المدى
ب.٢,٣	تعزيز جودة برنامج تعليم الكبار وذلك بإنشاء المزيد من مراكز تعليم الكبار، وتطوير مناهجه والمواد المساعدة في تدريسه، واتخاذ إجراءات لجذب المعلمين المناسبين وتشجيعهم على الاستمرار في العمل بالبرنامج.	تحسنت مستويات تعليم الكبار بصورة ملحوظة، وتوجد إجراءات لخفض معدلات الأمية لتحسين جودة تعليم الكبار.		متوسطة/ طويلة المدى
ج -	**توفير هيئة تدريسية تمتلك مهارات تدريس بأعداد مناسبة**			
ج.١	**توفير أعداد كافية من المعلمين**			
ج.١,١	تزويد مؤسسات إعداد المعلمين بالأعداد المطلوبة من المعلمين في كل تخصص.	يوجد عدم توازن في أعداد المعلمين حيث إنّ هنالك عجزًا في بعض التخصصات وفائضًا في تخصصات أخرى.	وزارة التعليم العالي	قصيرة المدى
ج.١,٢	نشر تقديرات الأعداد المطلوب توافرها من المعلمين مستقبلًا.	يُمكن أنْ تُساعد تقديرات الأعداد المطلوبة مستقبلًا من اَلمعلمين طلاب مؤسسات إعداد المعلمين في اختيار التخصصات التي تسهل عملية تعيينهم كمعلمين في المستقبل.		قصيرة المدى
ج.١,٣	تحديد الأعداد المطلوبة من المعلمين على المدى الطويل بحيث تُلبّي تقديرات الاحتياجات المطلوبة من المعلمين.	التأكد من أنّ توفير أعداد كافية من المعلمين سوف يُقلّل من الاعتماد على المعلمين من غير العُمانيين. ونتَج عن التغييرات التي تم تنفيذها مؤخرًا خفض عدد خريجي مؤسسات إعداد المعلمين للعمل بالحلقة الأولى بالتعليم الأساسي، وربّما ينتج عنها الاعتماد في المدى المتوسط على المعلمين الذين تم إعدادهم في دول أخرى.	وزارة التعليم العالي	متوسطة/ طويلة المدى
ج.١,٤	تزويد صفوف تعليم مرحلة الطفولة المبكرة الملحقة بمدارس التعليم الأساسي بمعلمين مؤهلين يتمتعون بنفس الوضع الوظيفي لمعلمي التعليم الأساسي.	توظيف معلمين مؤهلين سيضمن توفير تعليم للطفولة المبكرة ذي جودة عالية، وسيساعد في استمرار المعلمين أطول فترة ممكنة.		قصيرة المدى

قصيرة المدى: يتم التنفيذ خلال خمس سنوات. متوسطة/طويلة المدى: يتم التنفيذ في فترة أطول من خمس سنوات.

	توصيات خاصة بالسياسات التربوية	المبررات	بالتعاون مع	الإطار الزمني
ج.٢	**معالجة الموضوعات ذات الصلة بتوزيع المعلمين**			
ج.٢,١	تقديم علاوة إضافية للمعلمين العاملين بالمدارس البعيدة على أنْ يتم استهداف هذه المدارس بعناية فائقة.	يميل المعلمون نحو ترك العمل بمدارس المحافظات البعيدة بعد العمل بها فترات قصيرة نسبيًّا، وعليه فإنّ هذه المدارس تعتمد بقدر كبير على المعلمين غير العُمانيين.		متوسطة/ طويلة المدى
ج.٢,٢	تمديد فترة عمل المعلمين بمدارس المحافظات البعيدة قبل أنْ يُسمَح لهم بطلب النقل منها.	الفترة المحددة حاليًّا للبقاء للعمل بمدارس المحافظات البعيدة هي عام دراسي واحد.		قصيرة المدى
ج.٢,٣	منح الأفضلية لأبناء المحافظات البعيدة عند الترشيح للقبول بمؤسسات إعداد المعلمين، وعند التعيين للعمل كمعلمين.	من المرجح أنْ يظل المعلمون من المحافظات البعيدة يعملون بمناطقهم أكثر مقارنةً بالمعلمين القادمين من المدن.	وزارة التعليم العالي	قصيرة المدى
ج.٣	**تعزيز جودة برامج إعداد المعلمين واستمراريتها**			
ج.٣,١	تنظيم مقررات إعداد المعلمين لضمان إعدادهم لتدريس المناهج الدراسية، والتركيز على تنمية مهارات التدريس لديهم. زيادة ساعات التربية العملية، وتعزيز دور المعلمين المشرفين على تدريب طلاب مؤسسات إعداد المعلمين أثناء برامج التربية العملية وأهمية النظر في أمر اعتماد مقررات إعداد المعلمين التي تُلبّي المعايير المطلوبة.	لا تتلاءم مقررات إعداد المعلمين قبل الخدمة بصورة جيدة والمناهج الحالية، كما أنّ الجانب الخاص بالتربية العملية في هذه المقررات محدود.	وزارة التعليم العالي	قصيرة المدى
ج.٣,٢	إعداد نظام للانتداب المؤقت للمعلمين ذوي الخبرة للعمل بمؤسسات إعداد المعلمين.	العديد من أعضاء هيئات التدريس بمؤسسات إعداد المعلمين يمتلكون خبرة محدودة في مجال التدريس الفعلي بالمدارس.	وزارة التعليم العالي	متوسطة/ طويلة المدى
ج.٤	**تركيز المعلمين على جودة التدريس وتعلُم الطلاب**			
ج.٤,١	تبسيط إجراءات التقويم المستمر، وإعداد تقارير أداء الطلاب من أجل زيادة الوقت المخصص للتدريس، وإعادة التوازن بين الإشراف والمتابعة، وتقويم الأداء لإعطاء الأولوية لأداء المعلمين داخل الغرف الصفية بدلًا من أن تكون الأولوية للأعمال الورقية الكتابية.	بالرغم من انخفاض نصاب المعلم من الحصص الدراسية، إلاّ أنّ المعلمين يشتكون من ارتفاع نسبة الوقت المخصص للأعمال الكتابية، وإعداد التقارير عن أداء الطلاب.		قصيرة المدى
ج.٤,٢	تجنب تخصُّص المعلمين في المواد الدراسية للصفوف الدنيا.	يُمكن أنْ يعوق التخصص في المواد الدراسية للصفوف الدنيا المعلمين عن التعرُّف على الطلاب ومعرفة احتياجاتهم الفردية وتلبيتها وممارسة التدريس بصورة تحقق التكامل في التعلم.	المدارس	متوسطة/ طويلة المدى
ج.٥	**تركيز برامج التنمية المهنية المستمرة أثناء الخدمة على التعليم والتعلُم**			
ج.٥,١	إعطاء الأولوية لبرامج التدريب أثناء الخدمة ذات الصلة بالتعليم والتعلُم، وبصفة خاصة مهارات التدريس داخل الغرف الصفية التي يُقدّمها المعلمون ذوو الخبرة للمتدربين.	يجب إعطاء الأولوية في برامج التدريب أثناء الخدمة لمهارات التدريس من أجل تحسين جودة التعلُم والتعليم.	المدارس والمعلمين	قصيرة المدى
ج.٥,٢	تقديم الدعم للأنشطة الخاصة بالمعلمين وتشمل تكوين جمعيات المعلمين للمواد الدراسية بالمحافظات التعليمية.	تطبيق النموذج التسلسلي للتنمية المهنية ليس هو الأفضل لتغيير ممارسات المعلمين التدريسية داخل الغرف الصفية.	المدارس والمعلمين	قصيرة المدى

قصيرة المدى: يتم التنفيذ خلال خمس سنوات. متوسطة/طويلة المدى: يتم التنفيذ في فترة أطول من خمس سنوات.

	توصيات خاصة بالسياسات التربوية	المبررات	بالتعاون مع	الإطار الزمني
د - تطوير ملاءمة التعليم ليُلبّي احتياجات المجتمع				
د.١	**تقوية الروابط بين النظام التعليمي ومؤسسات التعليم العالي والجهات المعنية بتوظيف الخريجين**			
د.١,١	تبادل المعلومات حول متطلبات الجامعات وجهات التوظيف وتوقعات مستويات خريجي التعليم الأساسي والتعليم ما بعد الأساسي.	هنالك نقص في تدفق المعلومات بين مؤسسات التعليم العالي، وجهات التوظيف، والحكومة، وأولياء الأمور، والطلاب، حول المهارات المطلوب توافرها في الخريجين، وفي خطط التوظيف، وتقويم الخريجين، وغيرها من المعلومات المماثلة.	وزارة التعليم العالي، والمركز الوطني للتوجيه المهني	قصيرة المدى
د.١,٢	مراجعة المناهج والمعايير المحددة للمستويات وذلك لتطوير ملاءمة النظام التعليمي ليُلبّي احتياجات سوق العمل.	التغذية الراجعة من جهات التوظيف تشير إلى أنّ المناهج الدراسية ومعايير الأداء يُمكن تطويرها.		متوسطة/ طويلة المدى
د.١,٣	تحليل نقاط ضعف الملتحقين الجدد بمؤسسات التعليم العالي، والعمل على معالجة الموضوعات المحددة، وذلك لإلغاء الحاجة إلى السنة التأسيسية.	تطلب معظم مؤسسات التعليم العالي من الطلاب الذين يلتحقون بها أول مرة إكمال سنة تأسيسية بسبب افتقادهم بعض المهارات، وبصفة خاصة في اللغة الإنجليزية.	مؤسسات التعليم العالي	قصيرة المدى
د.١,٤	تقليل الفصل بين المسارين الأكاديمي والمهني، ورفع قيمة المقررات المهنية، وتجنب الاختيار المبكر للتخصصات الدراسية.	ربّما تتطلّب جهات التوظيف من الخريجين حصولهم على خليط من المهارات الأكاديمية والعملية والمعرفية.		متوسطة/ طويلة المدى
د.١,٥	تضمين الخبرة العملية في تدريس المناهج الدراسية.	يُمكن للخبرة العملية أثناء الدراسة أنْ تركز تعرف الطلاب بالمهارات الضرورية، وتوجههم لاختيار المواد الدراسية، وتُساعدهم على الانتقال من الحياة المدرسية إلى الحَياة العملية بسهولة.	المدارس وجهات التوظيف	متوسطة/ طويلة المدى
د.٢	**تطوير جودة المناهج**			
د.٢,١	توضيح الجوانب الضرورية في تعليم اللغة الإنجليزية (مهارات القراءة والكتابة، والمخاطبة والإنصات)، وتعديل المناهج، وإعطاء الأولوية لطرائق التدريس المناسبة.	تستخدم معظم مؤسسات التعليم العالي اللغة الإنجليزية كلغة تدريس. وتشير التغذية الراجعة إلى أنّ مستوى بعض الطلاب الجدد الملتحقين بهذه المؤسسات ضعيف في اللغة الإنجليزية. كما أنّ مستوى الخريجين في مهارة التحدث باللغة الإنجليزية يُشكّل مصدر قلق بالنسبة إلى جهات التوظيف.		قصيرة المدى
د.٢,٢	مراجعة مناهج مادتي الرياضيات والعلوم.	تُشير نتائج الدراسات الدولية والوطنية التي تم جمعها إلى تدني تحصيل الطلاب في مادتي الرياضيات والعلوم. وتحسين وتطوير أداء الطلاب في هاتين المادتين تقديرًا متطلباً لجهات التوظيف.		قصيرة المدى
د.٢,٣	تقليل عدد المواد الدراسية المطلوب دراستها في مرحلة التعليم ما بعد الأساسي.	تخفيض عدد المواد الدراسية، وزيادة فهم المواد الدراسية التي تشكل دراستها أولوية بالنسبة إلى الطالب، وذلك من أجل تطوير جودة التعليم في مرحلة التعليم ما بعد الأساسي.		قصيرة المدى
د.٢,٤	تطوير عملية إعداد المناهج من خلال تدريب أعضاء المناهج بالمديرية العامة لتطوير المناهج، وتوفير برامج التنمية المهنية المناسبة لهم، والاستفادة من نتائج تحصيل الطلاب لتقديم تغذية راجعة لهم.	التدريب الرسمي في مجال إعداد وتطوير المناهج وتقويمها المتوافر في الوقت الحاضر غير كاف. وتوفر عمليات التقويم الوطنية والدولية معلومات مفيدة حول تطوير المناهج مستقبلاً.		قصيرة المدى

قصيرة المدى: يتم التنفيذ خلال خمس سنوات. متوسطة/طويلة المدى: يتم التنفيذ في فترة أطول من خمس سنوات.

	توصيات خاصة بالسياسات التربوية	المبررات	بالتعاون مع	الإطار الزمني
د.٣	**زيادة مرونة النظام التعليمي**			
د.٣,١	بناء نظام مرن تتأخر فيه عملية التخصص بالنسبة إلى الطلاب، ويسمح بالتغيير في التخصصات بعد اختيارها، ويسمح بالعودة إلى الدراسة بعد اكتساب خبرة عملية في مواقع العمل.	تُشير التجارب الدولية إلى تحقيق فوائد ملحوظة من وجود نظام تعليمي مرن يسمح بفترة مشاركة أطول، والتحول بين مستوياته المختلفة، والانتقال بين المؤسسات التعليمية والتخصصات والمقررات الدراسية المختلفة.	وزارة التعليم العالي	متوسطة/ طويلة المدى
د.٣,٢	إعداد إطار عام شامل للمؤهلات الوطنية.	يسمح إنشاء هذا الإطار العام للمؤهلات الوطنية بإجراء مقارنة بين المقررات الدراسية والانتقال بين المسارات المختلفة أيضًا.	وزارة التعليم العالي	متوسطة/ طويلة المدى
هـ - المضامين الإدارية والمالية				
هـ.١	**تطوير رؤية قطاع التعليم وتخطيطه**			
هـ.١,١	تتعاون جميع الوزارات المعنية بإعداد استراتيجية وطنية للتعليم.	يمتد نطاق المسؤولية عن التعليم ليشمل وزارات أخرى غير وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي.	وزارة التعليم العالي ووزارة التنمية الاجتماعية ووزارة القوى العاملة ووزارة المالية والمؤسسات المعنية	قصيرة المدى
هـ.١,٢	إنشاء جهة رفيعة المستوى تتولّى مسؤولية تطوير التعليم والتنسيق بين جميع الوزارات ذات الصلة والجهات المعنية الأخرى والقطاع الخاص.	يُمكن لهذه الجهة التنسيقية أنْ تُنظّم الأولويات لتلبية أهداف السياسة التربوية، مثل مراجعة المناهج وتنسيق برامج تدريب المعلمين وتعيينهم.	وزارة التعليم العالي ووزارة التنمية الاجتماعية ووزارة القوى العاملة ووزارة المالية والمؤسسات المعنية	قصيرة المدى
هـ.١,٣	تطوير عملية جمع البيانات واستخدامها لأغراض التخطيط. ويشمل ذلك إعداد نظام معلومات للإدارة التربوية قائم على بيانات أكثر دقة ومصداقية يتم الحصول عليها في وقت مناسب ومن مصادر عامة حول جميع جوانب النظام التعليمي.	بعض المؤشرات الرئيسية لا تتوافر في الوقت الحاضر، وفي حالة توفرها فإنّها تكون غير دقيقة، كما يعوق هذا الأمر عملية تخطيط المشروعات التطويرية ومتابعة التقدم الذي يتحقق فيها.	وزارة التعليم العالي وزارة القوى العاملة وزارة المالية	قصيرة المدى
هـ.١,٤	تطبيق مركزية البحوث والتقويم من خلال إنشاء مركز وطني للبحث والتقويم التربوي، وتقديم الدعم لموظفيه من خلال برنامج مستدام لبناء القدرات يوفر دراسات مرجعية حول النظام التعليمي للتطوير المستقبلي، وتقويم المبادرات الرئيسية، مثل تقويم الأداء المدرسي من جميع جوانبه وبرامج التدريب أثناء الخدمة وبرنامج التوجيه المهني.	تقوم جهات عديدة بإجراء بحوث تربوية ودراسات تقويمية إلّا أنها تفتقد المهارات الرئيسية لتصميم البحوث والإحصائيات وإعداد الاختبارات.		متوسطة/ طويلة المدى

قصيرة المدى: يتم التنفيذ خلال خمس سنوات. متوسطة/طويلة المدى: يتم التنفيذ في فترة أطول من خمس سنوات.

	توصيات خاصة بالسياسات التربوية	المبررات	بالتعاون مع	الإطار الزمني
هـ.٢	**تعزيز القدرة الإدارية لقطاع التعليم**			
هـ.٢,١	تطوير مهارات الإدارة والقيادة التربوية لدى التربويين من خلال التدريب المنتظم على المستوى المركزي والمحلي والمدرسي، وتقديم هذا التدريب في صورة مقرر ما بعد المؤهل الجامعي إذا أمكن ذلك.	لا يمتلك عدد من المسؤولين التربويين التدريب المطلوب والإعداد المناسب للقيام بمهام وظائفهم.	وزارة التعليم العالي	قصيرة المدى
هـ.٢,٢	تحديد مهام ومسؤوليات واضحة لموظفي وزارة التربية والتعليم.	تقليل الازدواجية في أداء المهام والمسؤوليات، وتعزيز المحاسبة والشفافية.		قصيرة المدى
هـ.٢,٣	التوسع في تطبيق الإدارة الذاتية في جميع المدارس، وتطبيق اللامركزية بمنح مسؤوليات أكبر للمديريات العامة وإدارات التربية والتعليم بالمحافظات التعليمية.	مزيد من اللامركزية للمديريات العامة وإدارات التربية والتعليم بالمحافظات التعليمية والمدارس يؤدي إلى إصدار قرارات مدروسة مبنية على الظروف المحلية.		متوسطة/ طويلة المدى
هـ.٣	**إدارة الأداء**			
هـ.٣,١	إعادة النظر في الهياكل التنظيمية لتشجيع المعلمين والإداريين على تحسين جودة الأداء ومكافأتهم على ذلك.	النظام الحالي لإدارة الأداء تتوافر به حوافز محدودة للسعي نحو التميز في الأداء.		متوسطة/ طويلة المدى
هـ.٣,٢	النظر في موضوع ربط الترقيات بالأداء، مثل اعتماد نظام المنافسة في الاختيار لوظائف المعلمين الأوائل.	يُمكن من خلال ربط الترقيات بالأداء تشجيع المواظبة على الانتظام في الدوام، والمشاركة الإيجابية في برامج التنمية المهنية واكتساب الاتجاهات المهنية.		متوسطة/ طويلة المدى
هـ.٤	**مراجعة الهيكل المالي**			
هـ.٤,١	مراجعة نطاق مكتسبات الكفاءة، وتطوير نظام الموازنة، ومراجعة النظام الخاص بسياسات الرواتب والأجور، وإجراء دراسة مسحية لتتبع مسارات الإنفاق العام لتحديد العوائق والمشكلات التي تواجهه.	جزء كبير من أموال الوزارات المدنية مخصص للتعليم، وبناء عليه فإنّ مزيدًا من التطوير لهذا القطاع من المرجح أنْ يعتمد على مكتسبات الكفاءة.	وزارة المالية	قصيرة المدى
هـ.٤,٢	النظر في التحول من نظام التمويل المبني على المدخلات إلى نظام قائم على المخرجات والنواتج.	ربط تخصيص الموارد بمخرجات ومهام محددة يوفر حافزًا ماليًا أكثر شفافية لتشجيع تجويد الأداء.	وزارة المالية	متوسطة/ طويلة المدى
هـ.٤,٣	مراجعة الأموال المخصصة للرواتب لتطوير الكفاءة في أنصبة المعلمين من الحصص؛ لتوفير موارد أكثر للاستثمار في تحقيق الجودة وطرح مبادرات جديدة.	نسبة المعلم مقابل الطلاب تعتبر منخفضة، ويوجد عدد كبير من الطلاب في كل غرفة صفية. زيادة نصاب المعلم من الحصص يُمكن أنْ يوفر موارد مالية لتقليل عدد الطلاب في الغرف الصفية أو التوسع في تعليم مرحلة الطفولة المبكرة.		متوسطة/ طويلة المدى
هـ.٤,٤	النظر في أمر تنويع مصادر تمويل التعليم وترشيد الإنفاق في الوقت نفسه، وضمان تحقيق المساواة في الحصول على التعليم، فعلى سبيل المثال يُمكن استهداف الحصول على مساهمات مالية في مرحلة التعليم ما بعد الأساسي لاستخدامها في الأنشطة غير الأساسية وتقديم مساعدات مالية للذين يحتاجون إليها.	سيكون من الصعوبة بمكان استدامة جودة التعليم بالاعتماد فقط على الموارد الحكومية.		متوسطة/ طويلة المدى
هـ.٤,٥	زيادة نطاق المساهمات المالية الخاصة في التعليم. ويتطلب هذا الأمر وضع إطار عام قانوني وتعزيز آليات رقابة الجودة.	فتح قطاع التعليم أمام مزيد من الاستثمار الخاص سيُخفّف العبء عن وزارة التربية والتعليم.		متوسطة/ طويلة المدى

قصيرة المدى: يتم التنفيذ خلال خمس سنوات. متوسطة/طويلة المدى: يتم التنفيذ في فترة أطول من خمس سنوات.

المراجع

Ministry of National Economy (MONE). 2010. *Statistical Year Book 2010*. Issue 38 (November). Muscat, Oman: MONE.

Ministry of National Economy (MONE). 2008. *Statistical Year Book 2008*. Issue 36 (October). Muscat, Oman: MONE.

Ministry of National Economy (MONE). 2007. *Long-term Development Strategy (1996–2020): Vision for Oman's Economy (Oman 2020*). Muscat, Oman: MONE.

Ministry of National Economy (MONE). 2006. *Statistical Year Book 2006*. Issue 34, (October). Muscat, Oman: MONE.

Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). 2010. *Education at a Glance 2010*. Paris: OECD.

United Nations Development Programme (UNDP). 2009. *Human Development Report 2009*. New York: UNDP.

World Bank. 2003. *Education for All: Including Children with Disabilities*. Washington, DC: World Bank.

ترجمة قائمة المراجع:

وزارة الاقتصاد الوطني، **الكتاب السنوي للإحصاء ٢٠١٠**، العدد ٣٨ (نوفمبر)، مسقط، سلطنة عمان.

وزارة الاقتصاد الوطني، **الكتاب السنوي للإحصاء ٢٠٠٨**، العدد ٣٦ (أكتوبر)، مسقط، سلطنة عمان.

وزارة الاقتصاد الوطني، **استراتيجية التنمية طويلة المدى ٢٠٠٧ (١٩٩٦-٢٠٢٠): الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني**، مسقط، سلطنة عُمان.

وزارة الاقتصاد الوطني، **الكتاب السنوي للإحصاء ٢٠٠٦**، العدد ٣٤ (أكتوبر)، مسقط، سلطنة عمان.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ٢٠١٠: **إطلالة على التعليم ٢٠١٠**، باريس.

البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ٢٠٠٩، **تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٩**، نيويورك.

البنك الدولي ٢٠٠٣. **التعليم للجميع: دمج الأطفال المعاقين**. واشنطن دي.سي: البنك الدولي.

www.moe.gov.om

نشر عام ٢٠١٢ بواسطة وزارة التربية والتعليم، سلطنة عمان

رقم وزارة التربية والتعليم ٢٠١٢/٢
رقم الإيداع بوزارة الإعلام ٢٠١٢/٦٩

جميع الحقوق محفوظة لوزارة التربية والتعليم